

التعاونيات ودورها دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها على الابتكار والأبداع

ورقة عمل مقدمة ا

الملتقى اامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة ا زائر مارس 2010

إعداد وتقديم

الأستاذ/ مد الفاتح عبد الوهاب العتي

مستشار

التنمية والتدريب وبناء القدرات

منظمات التنمية ا د والأ ادات التعاونية – السودان

Selfatih1@yahoo.com

مقدمة

تمثل المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام عالمي كبير وعدد كبير من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحديات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدراج الدخل والابتكار والتكنولوجيا علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول. وتشكل المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تفعيل التشغيل وتخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة بصرف النظر عن فلسفتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني. وتكتسب الصناعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط.

هذه الورقة محاولة لتسليط الضوء على الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة الفرص المتاحة والتحديات التي تواجهها، وتتضمن معلومات مفيدة تتعلق بالمنظمات التعاونية، كوعاء وحاضنة، خاصة لتنمية وتطوير هذا القطاع من خلال تجميع الجهود والأمكانيات الفردية المبعثرة في وعاء أكبر يتم من خلاله تطوير وتنمية هذا القطاع. وتأتي هذه الورقة في إطار خبرتنا العملية والعلمية الواسعة في مجال المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة منذ العام 1981، والتي تهدف إلى مساعدة قطاعات المحتاجين لها من المواطنين، خاصة الشباب والنساء، من خلال التعاونيات لإنشاء المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتنميتها واستغلال الفرص والأمكانيات الفردية المتاحة، ومواجهة التحديات التي تواجهها، من خلال الاعتماد على الجهود الذاتية المشتركة في عالم سادت فيه البطالة وأصبح فيه الحصول على وظيفة متميزة حلم بعيد المنال.

وتسعي الورقة لأبراز قيمة العمل التعاوني المنظم ودوره في تطوير واقع قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرف العربية المختلفة، من أجل رفع جودة مخرجاتها بما يتلاءم مع احتياجات المستقبل، ووضع معايير لقياس ذلك، وإدخال أساليب تقنية جديدة، بما يتلاءم ويتناسب مع الإمكانيات الفنية ومستويات المهارة اليدوية للعمالة المتوفرة. كما تسعى الورقة لأبراز دور المنظمات والاتحادات التعاونية المهنية في توفير الفرص لدراسة كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة بالإضافة إلى الإمكانيات غير المستخدمة، والتوصل لإطار منظم يضع الأسس الصحيحة لمفردات التراث الصناعي والحرفي، بهدف تعظيم القيمة المضافة بواسطة الأفكار الإبداعية، من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الهدف الأسمى هو إنشاء وتفعيل المشاريع والصناعات الصغيرة والمتوسطة في قالب معاصر، والحفاظ على التراث القومي العربي والقيم والمعتقدات الدينية التي تتوارث في مجال الإبداع التقني وفي الحرف الشعبية، وذلك من خلال التعاونيات ودورها في دعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها على الإبداع والابتكار في الدول العربية. والهدف النهائي لذلك هو وضع تصور أولي لتأهيل وإعادة تأهيل

التعاونيات الحرفية والصناعية القائمة، والأسس العلمية لتكوين التعاونيات الجديدة، والاستفادة من امکانات الفردية المبعثرة وصيها في قالب ووعاء واحد كبير يستغل من خلال التعاونيات في التوظيف الأمثل مـ ن خلال المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد.

المحور الأول: التعاونيات

الشعار التعاوني المتفق عليه دولياً الثلاث حلقات المتصلة والتي تعني (اتحاد ، قوة ، عمل) وأينما شـ وهد هذا الشعار على اللافتات والمباني في مدن وأرياف العالم يتذكر المرء ان هذا موقع او مقر لتعاونية مـ ا أو للإدارات التعاونية . وتعتبر التعاونيات Co-operatives نوع من أنواع التنظيم ترتبط فيه جماعـ ه مـ ن الناس ارتباطاً اختيارياً بصفتهم الإنسانية على قدم المساواة لإعلاء شأن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية. والإنسانية تعني ان ينضم العضو للجمعية دون أي تأثير أو حساب لمركزه المالي او الاجتماعي او السياسي او الديني، كما انها لا تعطيه أية امتيازات على الآخرين. والتعاون كظاهرة اجتماعية، قديم قـ دم البشـ رية، وشمل العديد من أنماط النشاط الجماعي بين الأفراد المتمثل في العون والتضامن والمساعدة المتبادلة وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية لا يمكن أن تتحقق بالمجهود الفردي.

النشأة والأهداف

التعاون المنظم وسيلة وأداة أصلحية وتصحيحية في المجتمع برز بصورة واضحة في أعقـ اب الثـ ورة الصناعية بأوروبا في منتصف القرن الثامن عشر كرد فعل للمساوئ الناجمة عن فشل الرأسمالية، خلاصة بالنسبة الطبقة العاملة، والمتمثلة في الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال، وانتشار البطالة انخفاض وتدني مستوى المعيشة، استغلال النساء والأطفال في الإنتاج الرأسمالي لانخفاض أجورهم وظهـ ور كثيـ ر مـ ن الأمراض والعلل الاجتماعية الخطيرة. ويعتبر روبرت أوين 1771 - 1858 الأب الروحي للتعاون والـ ذي حاول تطبيق أفكاره الإصلاحية عن طريق جمع جهود العمال تعاونياً، وعلى الرغم مـ ن الإخفاقات التي لازمت التجربة إلا أنها كانت كافية لانطلاق التجربة التعاونية العالمية الرائدة لـ رواد روتشـ ديل، حيث اجتمع في 15 أغسطس 1843، 28 عاملاً من بينهم امرأة بمدينة روتشيديل الإنجليزية معلنين أول جمعية تعاونية في العالم. وشهد العام 1844 بزوغ الحركة التعاونية العالمية بتأسيس أول جمعية تعاونية ناجحة في العالم هي جمعية رواد روتشيديل التعاونية حيث قام "رواد روتشيديل المنصفين (Rochdale Equitable Pioneers) بإنشاء أول متجر لهم في تود لين، بروتشيديل "وهي بلدة صـ غيرة فـ ي مقاطعة لانكشـ اير بإنجلترا" ثم توالى تأسيس التعاونيات بإنجلترا من مختلف الأنواع والغايات، وانتشرت في كافة أقطار أوروبا ثم إلى كافة أنحاء العالم وتنوعت بتنوع حاجات المجتمعات الاستهلاكية والزراعية والإسـ كانية والصـ حية وصيد الأسماك والنقل والتسويق والأعمال النسائية والمدرسية والعمالية، وغيرها من الأعمال الأخرى. لقد أكدت الحركة التعاونية هويتها وشعبيتها على مر العصور وانتمائها لمصلحة الأفـ راد والجماعـ ة لتحفيـ ق

أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، واستطاع التعاون نقل الاهتمام به من الإطار الـ وطني إلى الإطار الدولي فتم تأسيس الحاف التعاوني الدولي بلندن عام 1895 في 17/6/1995 تم الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيسه. وهناك فرق بين التعاون الفطري التلقائي المتمثل في العمل الجماعي المشترك، مثل الجمعيات الخيرية، وبين الشكل الحديث للتعاون الذي يتمثل في "التعاون كنظام اقتصادي واجتماعي يضم عدد من الوحدات الاقتصادية والتي ترتبط ببعضها البعض وتقوم على أساس مبادرة شعبية بشكل طوعي". ولعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى تدهور التعاونيات وبخاصة التعاونيات الإنتاجية الصناعية والحرفية والزراعية إغفال الدول "لهوية التعاونية" وللدور الحيوي والبارز للتعاون بصورة عامة والتعاون الاقتصادي الصناعي والحرفي بصورة خاصة بعدم إسهاد أي دور يذكر للتعاونيات في خطط وبرامج التنمية.

وخلال التجربة التعاونية العالمية منذ 1844 برزت الهوية التعاونية، والتي ميزت الأنشطة التعاونية في كافة المجالات عن ما عداها، الشعوب العربية عرفت ثمار تطبيقات التعاون ولها استعدادات لتطبيقات جديدة تقدم لها احتياجاتها وطموحاتها في التنمية، كما أن الحكومات يمكنها الاعتماد على تطبيقات التعاون كوسيلة للتنمية من خلال الفدرات الذاتية للأفراد بجمعهم في تجمعات سكنية، وبما يفيد في إمكانية الوصول إليهم لتقديم الخدمات مثل التعليم والصحة والإحصاء والانتخابات.. الخ. كما أن تطبيقات التعاون من مبادئها وشعارها تعلم الناس أسس الديمقراطية السليمة والحقوق والواجبات وتنمي القيم الفاضلة. إن الثروات القومية العربية سريعة العائد إذا ما استخدمت فيها الطرق الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا وفي مقدمها النظام الاقتصادي التعاوني لتمكن إحداث التنمية بأسلوب تطبيقات التعاون الذي لا يكلف الحكومات غير الإشراف والتوجيه. فمثلا مبدأ (الباب المفتوح للعضوية) وكل مبادئها تكفل وضمن (الحرية والعدالة والمساواة). لهذا تتمتع الحركة التعاونية بالأمن والأمان والسلام لها وملتزمين بمبادئها لأنها تأخذ بهذا المبدأ ضمن مبادئها في المجتمع. إن العمل التعاوني يقدم خدماته للبشر دون تفرقة بينهم لأي سبب، كما إنه وسيلة الفقراء والضعفاء من أجل العيش العفيف الكريم.

مفومات الهوية التعاونية

أولاً: الجمعية التعاونية: إن التعاونيات عبارة عن مجموعات أولية تضم مجموعة من الأشخاص خاص لإدارة مصالحهم الاقتصادية بصورة جماعية وعلى الأسس التعاونية الديمقراطية لكل عضو صوت واحد بغض النظر عن ما يملكه من رأسمال في التعاونية أي "رجل واحد صوت واحد". والجمعية التعاونية منظمة عادلة ينشئها الأفراد لتباد المساعدة بقصد رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي. فالتعاون هو تجميع وإلتحاد، لبعض الأشخاص وجهودهم بغرض تحقيق هدف مشترك وذلك عن أقصر الطريق وبأقل تكلفة وعلى أحسن وجه وهذا الهدف ينتهي إلى رفع المستوى الاجتماعي للأعضاء عن طريق زيادة الدخل أو الاقتصاد في التكاليف والسبيل إلى تحقيق هدف الأعضاء المتعاونين هو إنشاء منظمة اجتماعية تعمل بوسائل اقتصادية. المنظمة التعاونية ليس هدفها التخفيف من الموقف الذي خلقه الاقتصاد التجاري بل هو أكثر من ذلك، وهو تحرير أعضائها من السيطرة الاجتماعية والاستغلال الاقتصادي اللذين يتمتع بهما.

المسيطرون علي المواقع الإستراتيجية التي خلقها الاقتصاد التجاري مما يرفع من مستوى معيشة أعضائها المتعاونين بزيادة دخولهم الحقيقية بمختلف الوسائل الإنتاجية والتسويقية الاقتصادية. ولذلك تتميز المنظمة التعاونية عن المنظمات الأخرى من حيث أهدافها ومن حيث الطرق التي تتبعها لتحقيق ق هـ - ذه الأهداف - داف، مرتكزة علي عنصرين أساسيين اجتماعي واقتصادي. فالمنظمة التعاونية تتكون من تـ رابـ ط بـ ين أـ شـ خاص أدركوا وما زالوا يدركون أن هناك تشابها بين بعض احتياجاتهم وإن إشباع هذه الحاجة بالأسلوب التعاوني الجماعي المشترك، بدلا إشباع هذه الاحتياجات بالطرق الفردية. كما أن التعاونية منشأة اقتصادية لها هدف مطابق تماما للحاجيات التي يراد إتباعها، وبالتالي فإن الرابط هو أصل الفكرة التعاونية وهو السبب المباشر في وجود المنظمة التعاونية.

ثانيا: المبادئ التعاونية (اعتمد الحاف التعاوني الدولي عام 1995 المبادئ التالية):

- (1) العضوية الاختيارية المفتوحة : التعاونيات منظمات مفتوحة لكل الأـ شـ خاص دون تـ مـ ز جنسـ ي أو اجتماعي أو عرقي أو سياسي أو ديني وتتمتع التعاونيات بالحياد تجاه الجميع .
- (2) الإدارة الديمقراطية للتعاونيات: التعاونيات منظمات ديمقراطية يحكمها أعضاؤها ويشـ اركون فـ ي سياساتها واتخاذ القرار عن طريق ممثليهم المنتخبين ديمقراطيا والممثلين مسئولين أمام ناخبينهم وللأعضـ اء حقوق تصويت متساوية عضو واحد صوت واحد وعلى المستويات الأعلى تدار التعاونيات وتنظم بأـ سـ لوب ديمقراطي.
- (3) مساهمة العضو الاقتصادية: يساهم الأعضاء بعدالة في رأس مال تعاونيتهم الذي يكون ملكية تعاونية , ويتلقى الأعضاء تعويضا عن رأس المال المسهم ويمكن تخصيص الفائض لتطوير التعاونية و دعم الأنشطة الأخرى التي يوافق عليها الأعضاء ويوزع الباقي على الأعضاء بنسبة تعاملهم مع التعاونية.
- (4) الإدارة الذاتية المستقلة للتعاونيات منظمات ذاتية الإدارة يديرها أعضاؤها ويؤمنون تمويلها - ا لـ مـ الي ويمكن لهم التعاون مع منظمات أخرى أو مع الحكومات سواء بالإدارة أو التمويل - ل شـ رط تأكيد الإدارة الديمقراطية لأعضائهم والمحافظة على التحكم الذاتي التعاوني.
- (5) التعليم والتدريب والإعلام : تقدم التعاونيات التدريب والتعليم لأعضائها بالتعاونيات ولقياداتها المنتخبة ومديرها وموظفيها ليستطيعوا أن يساهموا بفعالية لتنمية تعاونياتهم , مع تنوير الرأي العام - عـ ن طـ رـ ق الإعلان والإعلام وخاصة الشباب وقادة الرأي عن طبيعة ومزايا التعاون عن طريق - ق التثقيـ ف والتوعية التعاونية.
- (6) التعاون بين التعاونيات : تخدم التعاونيات أعضائها بكفاءة أكثر وتقوى الحركة التعاونية بالعمل سـ ويا من خلال المؤسسات والمنظمات والاتحادات التعاونية المحلية والإقليمية والدولية.
- (7) الاهتمام بالمجتمع : تعمل التعاونيات من أجل التنمية الاجتماعية المتواصلة فتقدم خدماتها فـ ي مجـ ا لـ الصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب الخ لمجتمعاتها بموافقة الأعضاء.

ثالثاً: المبادئ العامة للإدارة التعاونية: أن المبادئ العامة للإدارة التعاونية مقارنة بإدارة المؤسسات التجارية الخاصة والمؤسسات الحكومية تختلف اختلافاً بيناً وواضحاً، ففي المؤسسات التجارية الخاصة الحصـول على أكبر ربح هو المقياس السائد، والجمعية التعاونية لها حافزان: الربح والخدمة. فللمؤسسة الحكومية أيضاً حوافز الربح والخدمة و حافز التنمية، لكن المؤسسات تدار من أعلى والجمعية التعاونية من أسفل. اشتراك أعضائها في إدارتها، ومشاركة الأعضاء أهم السمات التي يجب أن يضعها في الاعتبار المهتمون. بنشر الفكر التعاوني لأنه من صميم "الهوية التعاونية". فشلت التعاونيات في بعض الدول لأن الفكر التعاوني قد فرض على الناس فرضاً، ولأن الأعضاء قد حصلوا على المسؤوليات الاقتصادية ولم يحصلوا على المشاركة الضرورية في صنع القرارات أو الشعور بالرضا. روري بالمسؤولية التضامنية، لاعتقاد البعض استحالة تعليم العمال والحرفيين والصناع والفلاحين والمواطنين الأميين ليشاركوا بفعالية في الإدارة بالرغم من أن فكرة التعاون تتفق تماماً مع التنظيم التقليدي للمجتمع القبلي، ومع العادات والتقاليد العربية.

رابعاً: الديمقراطية التعاونية: إن التعاون نظام لتحرير الطاقات وإطلاق القوى المنتجة من عقالها وهو يمكن أن يكون الدواء الناجع لعلاج الكثير من المشكلات اليومية في كافة المجالات، بل أن الحركة التعاونية بما يمكن أن ننضيفه من ثقافة جديدة في الوعي الزراعي والتجاري والإنتاجي الصناعي والحرفي، وبما تثير به المواطن من تجارب في المجالات الاقتصادية، وبما تبتدع من وسائل علمية لتطوير الإنتاج والعلاقات الإنتاجية، وبأثرها السلوكي على البناء القومي للمجتمع فإنها وسيلة حية لتعليم الشعب وتربيته. فالشعوب تتعلم بالممارسة وهي تتعلم أسرع عن طريق العمل الجماعي وبصفة خاصة عندما تكون وسيلة العمل الأساسية هي الديمقراطية التعاونية التي تتيح للأعضاء حرية التعبير عن الرأي وتساعد على التوصل للقرارات الرشيدة عن طريق الحوار الهادف.. ثم هي تشعر الأعضاء بأنهم يصنعون مستقبلهم بأنفسهم وتخطيطهم ومجهودهم في العمل مما يجعل الوحدة في الفكر وفي العمل شاملة للتخطيط والتنفيذ. إن جوهر التعاون وطبيعته وظروف نشأته تقضي بحرية واستقلال ومساواة أعضاء التعاونية وتسيير ورقابة جمعيتهم التعاونية وهو ما يعبر عنه ويترجمه مبدأ الديمقراطية التعاونية الذي يعني الاعتراف بالسلطة العليا وعلى قدم المساواة لكافة الأعضاء الذين تكونت منهم ومن أجلهم الجمعية التعاونية فيكون لهم حق وسلطة قيادتها وتقرير مصيرها بحيث لا تكون حركة جمعيتهم مفروضة بواسطة سلطة خارجية وإنما تكون هذه الحركة خاضعة للإرادة الجماعية للأعضاء كما تكون معبرة عن مصالحهم ومشبعة لحاجاتهم المشتركة والتي تكونت الجمعية بغرض إشباعها أفضل إشباع ممكن. يتحقق ذلك في الواقع العملي عن طريق ممارسة الأعضاء لحقوقهم وسلطاتهم كحرفيين وكمنتجين وزراعيين وكأعضاء تعاونيين من خلال تشكيلاتهم الديمقراطية وأهمها الجمعية العمومية ومجالس الإدارة. ولا شك إن الديمقراطية التعاونية تعتبر بمثابة الأصل التعاوني العام الذي يتعين احترامه كقاعدة عامة تحكم الجمعيات التعاونية بكافة أنواعها.

خامساً: البنيان التعاوني الشعبي: يتكون البنيان التعاوني الشعبي من مستويات مختلفة علي حسب قانون التعاون في كل دولة، والشكل العام يتمثل في الجمعيات التعاونية الأولية في الأحياء والقرى، الاتحادات التعاونية علي المستوى المحلي، الاتحادات التعاونية علي المستوى والولائي، الاتحاد التعاوني علي مستوى القطر (الاتحاد التعاوني الوطني). بالإضافة إلي ذلك إتحادات تعاونية متخصصة مثل الإتحاد التعاوني الحرفي، الإتحاد التعاوني الزراعي... الخ. وبالنسبة للوطن العربي يوجد الأتحاد التعاوني العربي الذي يضم الإتحادات التعاونية العربية علي مستوى الدول وأيضا الإتحادات والمنظمات العربية المتخصصة، ثم يأتي الحلف التعاوني الدولي والذي يضم الإتحادات والمنظمات التعاوني علي المستوى العالمي وهو بمثابة أمم متحدة للتعاونيات في جميع أرجاء العالم.

سادساً: العلاقة بين الدولة والحركة التعاونية: وتتمثل في رعاية الدولة للتعاونيات والعمل علي تشجيع المواطنين لممارسة إدارة شئونهم في مختلف جوانب الحياة، من خلال التعاونيات، وفي ذلك تقوم الدولة بتوفير التمويل بطرق سهلة وميسرة، وتضمن في الدستور وقانون التعاون الكثير من الإعفاءات الضريبية والجمركية والمزايا والأفضليات. هذه العلاقة علي درجة عالية من الأهمية، لأن الراغبين في الخدمة العامة أكثر، لكنهم يفقدون الإطار الذي يعلمهم الطريقة المثلى لاستخدام طاقاتهم وأوقاتهم، وينظم لهم مجال الخدمة التطوعية، ويسانددهم في أدائها. إن غنى المجتمع بالجمعيات والروابط والمؤسسات الوطنية والأندية والجماعات التي تخدم جوانب الحياة المختلفة، مؤشر مهم علي تقدمه، كما أن الفقر الاجتماعي الحقيقي يتجلى في تساؤل مثل هذه الأطر. أننا في كل جانب من حياتنا نحتاج إلي متطوعين من الشباب والشيوخ والنساء، فذلك هو التعبير الصحيح عن وحدة المجتمع وكون أبنائه بمنزلة الجسد الواحد، إن الأهتمام بالأعمال الخدمية التطوعية كافي لتشغيل كل الطاقات المتوفرة، ولتحويل مجتمعاتنا إلي مجتمعات حيوية متعاونة متراحمة نظيفة. ففي كل بلد عربي أنواعاً من هذه الأطر، والمطلوب أكثر من ذلك بكثير، كما أن الريف شبه محروم منها. وللدولة دور في وإشاعة روح التعاون الشعبي، لأن المجتمعات العربية ورثت عادات جميلة في التعاون، ولا سيما في الريف فمن المتعارف عليه دعوة الرجل جيرانه وأهل حيه أو بعضاً من قرابته إلي مساعدته في أعمال زراعة أو حصاد أو تشييد منزل أو شق ترعة ويقوم هو بتهديم وجبة خفيفة لهم، ويكون هو مستعداً لتقديم مثل تلك المعاونة عند الحاجة. من المؤسف أن مثل هذه التقاليد الحميدة قد أخذت تتلاشى بفعل التأثير بالحياة الغربية القائمة علي الاستقلالية المبالغ فيها، وبسبب هيمنة أسلوب العيش في المدن الكبرى علي الحياة الاجتماعية عامة. بالإمكان استعادة كل ذلك بإضافة أشكال تعاونية أخوية جديدة تتناسب مع الحياة الجديدة، من خلال نشاطات اقتصادية علي أعلى درجة من الكفاءة الإدارية والقدرة العلمية، ووفقاً لأسس ومبادئ التعاون، سيتمكن ذلك إغناء لقسم كبير من الناس عن الافتراض من البنوك الربوية. إن برامج التنمية الاجتماعية يجب أن تشمل علي تعليم التلاميذ والطلاب تنظيف مدارسهم وفصولهم، ودهن الأرصفة، وغرس الأشجار، وأن تنشأ مراكز لتعليم الناس، مهما كان تخصص الواحد منهم، حرفة صغيرة كصيانة الأجهزة الكهربائية المنزلية، أو زراعة حديقة المنزل، وما شابه ذلك، وفي

إطارسعيناً للتخلص من مظاهر (الرقى الشكلى) الذى لا يُخفى وراءه إلا شخصية هزيلة عاطلة عن أى منفعة.

المنظمات التعاونية كحاضنات للصناعات الصغيرة والمتوسطة

غدت حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة فى عالم اليوم، والتى تستطيع المساهمة الفعالة فى القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المواجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى كل دول العالم خاصة فى الدول النامية. وتعرف حاضنة الأعمال بأنها منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب به كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشروعات الملحقة بها والتغلب على المشاكل التى تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها. وتوفر الحاضنات وحدات إنتاجية وإدارية ذات تجهيزات خاصة ملائمة مقابل فـيـم إيجارية مدعومة ولفترات لاتزيد عن «3» سنوات «فترة الاحتضان» كما توفر الحاضنات خدمات مركزية مشتركة كتوفير برامج متخصصة لتمويل المشروعات الجيدة ذات الأفكار المبتكرة من خلال برامج تمويل حكومية والاتحادات التعاونية، شبكة رجال الأعمال والمستثمرين، خدمات إدارية وفنية وتسويقية، توفير المعدات والأجهزة الخاصة بالحاسب الآلى، الارتباطات بمراكز الخبرة والجامعات والمراكز البحثية، المساعدة من خلال مستشاري الحاضنة فى تقديم المتابعة والتقييم بشكل مستمر، ويسـتـلزم إنشاء حاضنة للأعمال مرورها بعدة مراحل تتعلق بتحديد الجهة وبلورة الفكرة وتأسيس الحاضنة والمرحلة الثانية التنفيذ والتشغيل. أن فكرة إيجاد حاضنات الأعمال تنطلق من ضرورة الحاجة لخلق فاعليات جديدة ومبتكرة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورفع فرص نجاحها ومن أجل تخطي صعوبات مرحلة البدء والطفـروف المحيطة بالراغبين بالعمل فى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتلعب حاضنات الأعمال دوراً لا يستهان به فى تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تكفل إذا أخذنا حـدوداً خطط التنمية الصناعية وبخاصة على مستوى الصناعات الصغيرة والمتوسطة الوصول للنمط الحديث فى التنافسية من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الابداعية والمشروعات ذات النمـوسـريع والقيمة المضافة العالية وتقديم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين وتسهيل فترة البدء فى إقامة المشروعات على أسس ومعايير متطورة من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات. ويتفـيد المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وخلق صور ذهنية للنجاح وبيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة بالقدر الذى يؤسس شبكة من الخبرة والمعرفة حول الحاضنة ووضع معايير مناسبة للالتحاق بالحاضنات وذلك بالقدر الذى يؤدي إلى توفير العلاقات الأمامية والخلفية للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وتعتبر التعاونيات حاضنات مناسبة للمشروعات وللصناعات الحرفية الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير آليات المشروع في بداياته، والأخذ بيد الشباب القائمين به، ومن ثم خلق مشروعات أكثر صد-لابة ومنتج-ة تؤدي ل طرح تقنيات جديدة. والتعاونيات بأعتبارها وسيلة عملية لتغيير نظرة الناس للعمل اليدوي والخدم-ة الذاتية والأعتماد علي الجهود الذاتية، يمكن أن تؤدي دورا فاعلا من خلال الأنواع الثلاثة للحاضنات، سواء كانت حاضنات الأعمال التي تحتضن المشروع خلال نموه لأجل زيادة فرص نجاحه، أو الحاضنات التقنية التي تركز على تبني المشروعات القائمة على المبادرات التقنية وذلك للربط م-ا ب-ين الفكر الإبداع-ي والأعمال، ثم الحاضنات المفتوحة أو الافتراضية والتي تدعم المنشآت في مواقعها دون أن تقدم لها نف-س الخدمات التي تقدم للحاضنات العادية وذلك نظير مقابل مادي بسيط وعادة تقام هذه الحاضنات الافتراض-ية في أماكن تجمعات المشروعات الحرفية الصغيرة. وتتمتع المنظمة التعاونية الصناعية والأنتاجية بعدد م-ن المفومات لإحداث التغيير وتحقيق التنمية والتطور لصناعي والحرفي المشود بالوطن العربي. تتركز ه-ذه المفومات في النظام المحكم التي تتمتع به التعاونيات لما يقارب المائة وسبعون عاما، وتتمثل ف-ي الهوية التعاونية، وشكل التكوين في الجمعية التعاونية، المبادئ التعاونية والعمل بيها، المبادئ العامة للإدارة التعاونية، الديمقراطية التعاونية، البنيان التعاوني الشعبي ثم العلاقة بين الدولة والحركة التعاونية. وتعتبر المنظمات التعاونية أنسب حاضنة ووسيلة فاعلة لتوظيف التقنيات الحديثة (الابتكار) لتطوير وتحسين جودة منتجات الحرف و الصناعات العربية، خاصة التقليدية، في إطار مش-اركة القطاع-ات الأخرى (العام والخاص) فيما يتعلق بالمعلومات الصناعية والشبكات لإعداد وتنفيذ الب-رامج المتعلقة ب-إدارة المعرفة والإحصاء والمعلومات الصناعية والشبكات ونقل وتوطين العلوم والتقني-ة وتطوير التقني-ات المختلفة، وتحسين المنتج ورفع الكفاءة التنافسية، ليصب كل ذلك في تكوين وتعزيز منظومة الابتكار والإبداع العربية والنشاطات الملائمة لها في الوطن العربي. أن إمكانية تنفيذ حاضنة تكنولوجي-ة أو ص-ناعية م-ن خلال التعاونيات الصناعية تتطلب وضوح واستيفاء كافة الجوانب العلمية والتخطيطي-ة لإنشاء الحاضنة ومدى انعكاس النتائج والمخرجات من الحاضنة في دعم الاقتصاد القومي وتنافسيته، وإمكانات إيجاد فرص جديدة للعمل وإحداث منظمات تعاونية قوية وفاعلة، وتوفير نتائج للبحوث التطبيقية القابلة لأن تق-وم عليها منتجات أو خدمات وبالتالي تعاونيات صغيرة ناشئة بالحاضنة. في البداية وبخصوص تمويل الحاضنات هناك حاجة إلى مبالغ كبيرة نظراً لأن العائدات للمساهمين التعاونيين لا تكفي لسد النفقات لذلك ف-إن الحاضنات الصناعية تحتاج إلى دعم الدولة ومنظمات المجتمع المحلي والدولي، وقد دلت التجارب على أن الحاضنة تكون قادرة على التمويل الذاتي كلما زادت المساحة أي زيادة أماكن الاحتضان للمشاريع وزيادة عددها، كذلك من خلال تقديم الاستشارات والخدمات التقنية من مراكز البحث والجامعات مما يساهم ف-ي دعم هذه الحاضنات. وبالتالي فإن التمويل التأسيسي للحاضنة، يعتمد على الحجم الذي سيقدر للحاضنة، أي عدد الوحدات المستوعبة وحجومها ونوعية الحاضنة وبالتالي نوعية المنتج-ات التي ستحتضن ال-دعم الحكومي بالبدلية في تأمين مكان شاغر يساعد على وقوف الحاضنة على قدميها، مع تأكيد ضرورة التأكيد

علي التأسيس الجيد للتعاونيات. ولتحقيق النجاح المطلوب يجب تلافي العيوب والمشاكل التي تعاني منها التعاونيات، مثل الاعتماد على المدخرات الفردية للمنشآت والتمويل العائلي والأقارب والأصدقاء ومحدودية الأرباح المحتجزة بسبب خلط الشؤون المالية مع العائلة، وضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية والإحصائية المطلوبة من المصارف ما يجعل البنوك تعزف عن التمويل. إضافة إلى الصعوبات التأسيسية والإنشائية، وضعف الضمانات اللازمة للحصول على التمويل المصرفي، وصعوبة تأمين مكان إقامة الحاضنة، وتدني مستوى الخبرات، إضافة للتأثير السلبي لبعض القوانين والأنظمة في البلدان العربية بمعظمها. ولتجاوز هذه الصعوبات لابد من ضرورة تحقيق التكامل بين المنشآت والوحدات التعاونية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والتوسع في عمليات التمويل، وقيام الحكومة بمبادرات جادة لتحقيق التنمية المستدامة وتذليل المصاعب التي تواجه المنشآت بمساعدات (فنية، استشارية، دراسات جدوى، خدمات تسويق)، وإنشاء جهات راعية (وزارة - هيئة - مؤسسة) مهمتها تقديم الاستشارات والدراسات والمعلومات والتدريب وتقديم النصح والإرشاد للردود في سوق العمل الحر والإسهام في اختيار المنداطق والمواقع وتحسين الإنتاجية وتطوير أساليب التسويق وتأهيل العمالة والتنسيق مع الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي والمهني، وتأسيس الحاضنات الصناعية والتكنولوجية ورعايتها، وتأسيس صناديق إقراض لانسحاب التمويل، وتأسيس صناديق لضمان المخاطر، وتشجيع وتحفيز البنوك لتقديم الدعم للمنشآت والحاضنات، واستقطاب الدعم الخارجي من خلال (التمويل - نقل الخبرات - نقل التقنية - التدريب).

المحور الثالث: دور المنظمات التعاونية في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تواجه السياسة الصناعية في الدول العربية اليوم مهمة تغيير اتجاهات التصنيع Industrialization Oriented وذلك بالتحول من تبني وتشجيع الصناعات الكبيرة التي يديرها القطاع العام بتمويل من موارد الربع النفطي الى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي يديرها القطاع الخاص والمختلط وفي بعض الأحيان القطاع التعاوني. وهناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تدفع الى هذا التحول، أهمها ما يجري على الصعيد الدولي من تسارع في خطى التقدم التقني والعولمة الاقتصادية، وما رافقها من تفكيك للصناعات الكبيرة الى عدد من الوحدات الإنتاجية الصغيرة وتوزيعها على مختلف دول العالم بحسب الميزة النسبية والكفاءة الإنتاجية، لتتقدم بذلك اعتبارات الكفاءة الإنتاجية والجودة والقدرة التنافسية التصديرية على الاعتبارات الأخرى في عملية تبادل السلع الصناعية في الأسواق الدولية. وتنبهت إستراتيجية التنمية الوطنية في عدد من الدول الى هذه التطورات، فأوصت بضرورة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد آليات تمويلية ملائمة لها، ومن هنا تأتي أهمية ودور المنظمات التعاونية وقد سبق بحث الآثار العالمية لتحرير التجارة والتكيف الهيكلي والعولمة على هذه التعاونيات.

إن التعاون نظام لتحرير الاقتصاد وإطلاق للقوى المنتجة من عقالها وهو يمكن أن يكون الـدواء الذـاجع لعلاج الكثير من المشكلات. أن الحركة التعاونية بما يمكن أن نضيفه من ثقافة جديدة في الوعي الزراعي والتجاري والإنتاجي، وبما تثري به المواطن من تجارب في المجالات الاقتصادية، وبما تتبدع من وسائل علمية لتطوير الإنتاج والعلاقات الإنتاجية، وبأثرها السلوكي على البناء القومي للمجتمع فإنها وسيلة حيوية لتعليم الشعب وتربيته... فالشعوب تتعلم بالممارسة وهي تتعلم أسرع عن طريق العمل الجماعي وبصفة خاصة عندما تكون وسيلة العمل الأساسية هي الديمقراطية التعاونية التي تتيح للأعضاء حرية التعبير عن الرأي وتساعد على التوصل للقرارات الرشيدة عن طريق الحوار الهادف. ثم هي تشعر الأعضاء بأنهم يصنعون مستقبلهم بأفكارهم وتخطيطهم ومجهودهم في العمل مما يجعل الوحدة في الفكر وفي العمل شاملة للتخطيط والتنفيذ. ولقد أسهمت التعاونيات إسهاماً يعتد به في النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، ووقّدت الأمم المتحدة أن المنشآت التعاونية تضمنت أسباب العيش لما يزيد عن 3 مليارات نسمة، أي نصف سكان العالم، وتضم التعاونيات اليوم أكثر من 800 مليون فرد بين أعضائها، وتتأثر بما يقدر بـ 100 مليون وظيفة وتتمتع بأهمية اقتصادية بالغة في عدد كبير من البلدان حيث تقدم المواد الغذائية والإسكان والتمويل كما تقدم مجموعة واسعة من الخدمات للمستهلكين.

التجربة العالمية ودور المنظمات التعاونية في التنمية

في بوركينا فاسو، تعتبر التعاونيات الزراعية أكبر منتج ومصنع للفاكهة والخضار في السوق الوطنية، في ساحل العاج تنتج وتصنع التعاونيات 77 % من إنتاج القطن. وتنتج التعاونيات في أوروغواي 90 % من الإنتاج الوطني للحليب وتصدر 70 % من فائض إنتاج القمح، وفي الولايات المتحدة، كانت التعاونيات تغطي نسبة 33 % من السوق الزراعي في عام 1998م، كما كانت تعاونيات الكهرباء الريفية تغطي 46 ولاية بالطاقة الكهربائية. وفي عام 1997م، كان إسهام التعاونيات في الناتج المحلي الإجمالي في الفلبين يبلغ نسبة 16 %. وفي السنة نفسها غطت التعاونيات في الدانمرك 49 % من عمليات تجهيز الحليب و69 % من التوريد الزراعي و66 % من ذبح الماشية. وتتأثر تعاونية فولكسام (Folksam) وهي تعاونية تأمين سويدية، بنسبة 48.9 % من سوق التأمين الأسري ونسبة 50 % من التأمين على الحياة والحوادث معاً. وفي جمهورية كوريا، تصنع وتسوق نسبة 40 % من المنتجات الزراعية المحلية عن طريق التعاونيات. أما على مستوى الاقتصاد الكلي فقد ساهمت التعاونيات في المحافظة على العمل للحساب الخاص وفي العمالة المباشرة التي تستطيع أن تخلفها في جميع أنحاء العالم، وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقال تعتبر تعاونيات الإنتاج وتعاونيات العمال تقليدياً أهم صاحبة عمل في الاقتصاد. وفي الاتحاد الروسي، أفادت الحركة التعاونية الاستهلاكية في عام 1998م أنها تستخدم 511300 مستخدم في حين كان هناك 92000 شخص مستخدم في الاتحاد التعاونيات والجمعيات الزراعية في الجمهورية التشيكية في عام 1997م. وفي عدد البلدان الأفريقية باتت

التعاونيات ثاني أهم صاحب عمل بعد الحكومة. وفي هذه المنطقة، استحدثت غالبية الوظائف مدفوعة الأجر بفضل الأنشطة في القطاع الصناعي والزراعي كالتسويق الزراعي والإنتاج والتجهيز، فوفي جنوب أفريقيا وحدها استخدمت التعاونيات زهاء 100.000 شخص في عام 1996م، وفي المغرب استخدمت التعاونيات المقابلة زهاء 42.000 شخص.

في البرازيل، يقدر أن منظمة التعاونيات البرازيلية توفر ما يفوق 296.000 وظيفة، في حين يدور أن تعاونية United do Brazil، وهي تعاونية صحية تستخدم 148.000 شخص، وفي الهند، قدّر أن التعاونيات استحدثت ما يزيد على 13.8 مليون وظيفة. أما في البلدان الصناعية فإن عدد الوظائف المباشرة التي استحدثتها التعاونيات أكبر بكثير مما يعتدّ عموماً. وفي اليابان عام 1997م وفرت الحركة التعاونية 58.000 وظيفة طوال الوقت و95.000 وظيفة لبعض الوقت. وفي الاتحاد الأوروبي وفر القطاع التعاوني ما يزيد على 3 ملايين وظيفة في عام 1995م، وفي نهاية عام 1992م، ذكرت الرابطة الأوروبية للمصارف التعاونية أن مؤسسات الادخار والائتمان التعاونية الأوروبية قد استحدثت 425.000 وظيفة، وأن اللجنة العامة للتعاونية الزراعية في بلدان الاتحاد الأوروبي واتحاد مجموعات تجار التجزئة المستقلين في أوروبا، يستخدمان وحدهما 720.000 مستخدم و719.000 مستخدم على التوالي.

أساليب تقديم التعاونيات للأنشطة الاقتصادية تشجع أنجح التعاونيات أعضائها عن طريق تحسين:

- إنتاجية أنشطة الكفاف التي يقومون بها أو إنتاجية منشآتهم بالذات.
- وضعهم في السوق كمنتجين أو مستهلكين أو مستخدمين.
- فرص حصولهم على الموارد المادية وغير المادية.
- إمكانية توقع الدخول ومستويات الإنتاج والأسعار.
- ظروف عيشهم عن طريق توفير الهيكل الأساسي الاجتماعي والعمراني.
- مهارتهم ومعارفهم الرسمية أو غير الرسمية ومستويات اطلاعهم على المعلومات أو تعلّيمهم وتدريبهم.

الميزات التعاونية

إن معظم الميزات النسبية التي تتمتع بها التعاونيات على المنظمات غير الحكومية غير التعاونية والمنظمات التجارية التقليدية ترجع إلى انخفاض تكاليف صفقاتها، وهو أمر يمكن إرجاعه إلى شكلها التنظيمي الخاص، فهي تجمع بصورة محددة بين التسلسل الهرمي على مستوى الإدارة والتنفيذ من جهة وبين اتخاذ القرارات ديمقراطياً مع مراعاة قوى السوق من ناحية أخرى. بالإضافة إلى قدرتها على تخفيض تكاليف الإءلام وذلك مثلاً عن طريق تخطي مشاكل نظم المعلومات غير المتسافقة، وتقليلها من المخاطر المرتبطة بالإنتاج والسوق، التي يمكن أن يتعرض لها أعضاؤها، وتنفيذها استثمارات قائمة على التأزر لا على طرف واحد. عموماً التعاونيات تتمتع بميزتين رئيسيتين الأولى: يمكن للتعاونيات أن توفر كذلك مزايا تتعلّق بالتكامل الأفقي والرأسي، ويمكنها أن تقيم علاقات متميزة مع سائر المنشآت التعاونية التي يكون لها معها صلات

أمامية أو خلفية، ومع ذلك، غالباً ما تكون الشركات الخاصة ذاتها توافقة إلى العمل مع التعاونيات بالنظر إلى أنها تعتمد على رأس المال الخارجي قصير الأمد بقدر أول مما تعتمد عليه الشركات التي يمولها مستثمرون. والنظر إلى أنها تكون بفعل ذلك أول تعرضاً لمضاربات أصحاب المصالح من خـارج القطـاع. كما أن القرارات المتعلقة بالتعاونيات تتخذ في المادة من جانب أعضائها – أو على الأقل لمصـلحتهم – ووفقاً لمجموعة كاملة من المعايير، وكثيراً ما يقوم التعاون ضمن التعاونيات على رؤية طويلة الأجل للمصالح وعلى تقدير للمخاطر محوره الأعضاء. كما يتيح المجال لاستثمارات مترابطة يفهم بها الأعضاء يتقاسمون للمعلومات ذاتها ويتمتعون بوضع الملكية ذاته. ويفضي الأمر بدوره إلى زيادة الثقة بين الأعضاء وتعاونيتهم وإلى رفع درجة الولاء إلى مستوى يفوق بكثير المستوى الذي يمكن إقامته مع أي شريك آخر. ويمكن سر الانخفاض المحتمل في تكاليف المعلومات ومزايا الاستثمار الجماعي التي تمتلكها التعاونيات بصورة عامة أن تستمد أقصى كسب اقتصادي من ميزتها التنظيمية النسبية إذا كانت نشطة في المجالات التالية:

الإنتاج الجماعي للسلع الاستهلاكية والصناعية وتصنيع وتجهيز المنتجات والخدمات الأولية وتسويقها، الإنتاج والتوريد بصورة جماعية للهيكل الأساسي المحلي وخدمات التعليم والتدريب والخدمات الصحية وخدمات الرعاية والطاقة ومياه الشرب والري وتوفير المدخلات وتطوير الأنشطة الإنتاجية والتجارية و الخدمات المختلفة، بالإضافة إلى خدمات الإعلام والتعليم والتدريب والمشورة (من قبيل تحسين كفاءات تنظيم المشاريع والقدرات الابتكارية. كما تدعم أعضائها في ممارسة حقهم السياسية والاقتصادية والقانونية الحديثة (بما في ذلك إتاحة فرص التردد إلى مؤسسات القانون الحديث وتشجيع استخدام الأعضاء لتكامل ملاحظاتهم المالية وخلق مجالات للوصول إلى الأسواق حينما لم تكن موجودة من قبل وما إلى ذلك). ويتوقف مدى ما ستخلف التعاونيات من تأثير اقتصادي على الأسر أو المنشآت الأعضاء فيها – بصرف النظر عن تركيب عضويتها – في المقام الأول على درجة مشاركة أعضائها في تحديد الأهداف وفعلياً الرصد والمراقبة فضلاً عن درجة توفر القدرات اللازمة. ولهذا السبب بالذات يتعين أن تكون إدارة التعاونيات مختلفة عن إدارة الشركات التي يمولها مستثمرون.

الأنشطة الاقتصادية والصناعية التي تقدمها التعاونيات

هناك تطور جديد في القطاع الزراعي ألا وهو تزايد التكامل الرأسي من المنتج الأولى إلى المستهلك النهائي، وفي الولايات المتحدة، أُنشأت التعاونيات المسماة تعاونيات الجيل الجديد من المزارعين ("New Generation Cooperatives") أن يحقق المزارعون مزيداً من المكاسب عن طريق تصنيع وأنتاج وبيع منتجات مجهزة بدلاً من بيع المواد الخام. ويمكن ترشيد جميع وظائف إدارة الأعمال عن طريق عقد ودر الإنتاج ومنح حقوق التوريد والتزامات التوريد، ويتم الحصول على المبالغ المالية الضخمة اللازمة لبناء مصانع الإنتاج عن طريق الاستثمارات المباشرة من الأعضاء. وتوخياً لمراقبة الإنتاج تضم التعاونيات عدداً محدوداً من الأعضاء نظراً إلى أن الحصص (عقود التوريد) قابلة للتداول في السوق فهناك مشاركة

وإشراف قويان من جانب الأعضاء. وقد نشأ ما يزيد على 50 تعاونية جديدة في السنوات القليلة الماضية، مما يبرر إطلاق تعبير "حمى التعاونيات" على هذه العملية. وقد كان لمثال "تعاونيات الجيل الجديد" من المزارعين انعكاسات يعتد بها على مناطق ريفية كانت مهملة حتى الآن، فحركة العودة مهمة (4.000 مقيم في ولاية داكوتا الشمالية وحدها). وقد ارتفعت الدخول المتاحة للمزارعين من خلال التعاونيات الصناعية 11% في ولايات داكوتا الشمالية، مينيسوتا وسكوتلندا وكاليفورنيا وداكوتا الجنوبية وأيووا بل حتى كندا. وعلى العموم تتمتع التعاونيات الزراعية الصناعية بميزة قوية من حيث التكامل الرأسي والأفقي، كما سبق ذكره أعلاه، وفي مجال توريد المدخلات والحصول على التمويل والتسويق بالنسبة لصغار المزارعين وللمزارعين المقيمين في مناطق نائية. وتعتبر التعاونيات الزراعية الصناعية تقليدياً أهم تعاونيات في البلدان النامية - وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الاقتصادات المخططة مركزياً إلى اقتصادات السوق، ففي كينيا على سبيل المثال، تتبع التعاونيات نسبة 10% من القطن المصنع و87% من نبات البيرث- روم و52% من البن. وفي الهند تضم حركة أناند (Anand) 57.000 تعاونية لإنتاج الحليب ومش- ثقائه تجم-ع 6 ملايين عضو في حين تقدم تعاونيات التوريد نسبة 43% من الأسمدة. وفي الصين يوفر زهاء 700.000 تعاونية (غير حكومية) توريد وتسويق 83% من مجموع منتجات الأسر الريفية، رغم أن نسبة 40% منها (وفقاً لتقدير غير رسمي) مهددة بالإفلاس على ما يبدو.

مصادر الأسماك: تعتبر تعاونيات مصائد الأسماك وتصنيعه وتجهيزه وتسويقه (وهي موجودة في جميع بلدان العالم تقريباً)، منظمات نشطة في قطاع الصيد البحري والصيد في المياه العذبة وفي قطاع الاستزراع المائي. ففي كندا كانت تعاونيات لصيد الأسماك تجمع ما يقرب من 10.000 فرد في ما يفوق 55 تعاونية لصيد الأسماك في عام 1992م وتستأثر بزهاء 8% من السوق الوطنية لمنتجات صيد الأسماك وتحقق رقم أرباح يزيد على 190 مليون دولار كندي تقريباً. وفي عام 1995م، كان لدى الهند حوالي 9.300 تعاونية لصيد الأسماك تضم 956.000 شخص ضمن أعضائها، في حين استأثرت تعاونيات صيد الأسماك البالغة 1.995 تعاونية في اليابان والتي تمثل زهاء 350.000 فرد بما يقرب من 70% من القيمة الإجمالية للإنتاج الوطني من صيد الأسماك في عام 1994م.

تعاونيات الإنتاج والعمال: تزايدت عضوية تعاونيات الإنتاج والعمال بما يقرب من 50% من عام 1960م حتى عام 1986م، وهو التاريخ الذي أفادت فيه المنظمة الدولية لتعاونيات الإنتاج والخدمات الصناعية والحرفية بأن هذه التعاونيات تضم زهاء 6 ملايين عضو، وبصورة تقليدية كانت هذه التعاونيات على الدوام كثيرة العدد في الصناعات الثقيلة وفي مختلف قطاعات الخدمات، أما اليوم فقد اكتشفت لنفسها أيضاً مبادئ التقنية المتطورة مثل الروبوتيات والاتصال. وشهدت أوروبا انبعاث تعاونيات الإنتاج والعمال في السبعينات والثمانينات وقد انضم معظمها معاً ليشكل اللجنة الأوروبية لتعاونيات العمال - وهي تعاونيات اجتماعية ومنشآت قائمة على المشاركة تمثل اليوم 50.000 جمعية تعاونية تضم 1.000.000 عام-ل. ولتعاونيات العمال هذه أصول متنوعة وتركيب مختلف، فبعضها تعاونيات إنتاجية لمهنيين خابت آمالهم من القيم التي

يجسدها على السواء الاقتصاد السوقي الفائم والاقتصاد غير السوقي، فبدأوا ينتجون منتجاتهم الزراعية أو الحرفية (مثل تعاونيات الطباعة والأغذية العضوية في المملكة المتحدة) وتتألف تعاونيات أخرى من مجموعات صغيرة من المفكرين المحتاجين إلى وظائف والساعين إلى تقديم خدمات فكرية وثقافية من مختلف (مثل تعاونيات وسائل الإعلام والتعليم والتدريب والفنون والترفيه في إيطاليا). وفي حين كان نمو الحركة التعاونية العمالية في أوروبا مدفوعاً في بدايته بالرغبة في إقامة اقتصاد بديل، كانت زيادة التعاونيات أثناء الخمس عشرة سنة الماضية معزوة إلى حد كبير إلى البطالة وإعادة الهيكلة الاقتصادية ودمج الشركات، وهي أمور دفعت بدورها نحو السعي إلى الابتكار. وقد ألتاحت السلطات المحلية والإقليمية ومنظمات الدعم فضلاً عن سلسلة كاملة من المبادرات الحكومية والتغييرات القانونية، والدعم أمام تعاونيات الإنتاج لخلق العمالة (ولا سيما العمل للشباب وللمجموعات السكانية المحرومة) في بلدان أوروبية عديدة منها بصورة خاصة فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا. وفي فرنسا اعتمد الشكل التنظيمي المسمى "التجمع للمصلحة الاقتصادية إلى جانب الشكل التعاوني القانوني البحث من أجل المنظمات الصغيرة من النوع التعاوني وهي تضم، فيما تضم أصحاب الحرف اليدوية وبنائعي التجزئة ووسائل النقل، وفيه در أن قطاع التعاونيات الحرفية في فرنسا يشمل 1.000 تجمع وأن 110.000 منشأة و180.000 مستخدم هي أعضاء في تعاونيات هذا القطاع، ورغم أن هذا القطاع لا يستأثر على ما يبدو إلا بـ 1% من المبيعات الوطنية للمنتجات الحرفية المنتجة في فرنسا فإنه ينمو حسبما يقال بسرعة أكبر بكثير من بقية قطاع المنتجات الحرفية. في إيطاليا شجعت الحكومة إنشاء صناديق تعاونية لتمويل فترة التأسيس الأولية (تصل إلى ثلاث سنوات) لتعاونيات إنتاج جديدة تضم أعضاء عاطلين عن العمل ولكنهم يتمتعون بمؤهلات رفيعة وروح المبادرة، وهم يقومون إما بتولي أمور شركات تمر بصعوبات وإما باستحداث شركات جديدة كلياً. ويذكر أنه في الفترة الممتدة ما بين عام 1975 و1985م انتقل ما مجموعه 1.000 شركة تضم بين 30 و 100 مستخدم إلى إدارة المستخدمين وفقاً للأسلوب التعاوني في إيطاليا، وفي إسبانيا جرى في الفترة ذاتها وتطبيقاً للمبادئ نفسها تشكيل ما لا يقل عن 1.300 شركة عمال محدودة تستأثر بما يقرب من 50.000 وظيفة، وفي الولايات المتحدة حيث تتعرض العمالة للتهديد الهيكلي ذاته، تلقى خطط ملكية المستخدمين للأسهم شعبية أكبر مما تلقاه تعاونيات العمال. وفي عام 1990م كان 30% من السكان في الولايات المتحدة مستخدمين على ما يبدو في شركات يملكون على الأقل 15% من رأسمالها، ولكن حتى في هذا البلد كانت 1.000 تعاونية إنتاجية تستخدم حوالي 100.000 عامل و12 مليون موظف بأجر.

وفي الاقتصادات التي كانت سابقاً مخططة مركزياً في أوروبا الوسطى والشرقية، قامت تعاونيات الإنتاج والعمال، وقد كانت في السابق شكل التعاونيات الغالب في هذه البلدان بإجراء التغييرات – ولا تزال تقوم بذلك، وفي بداياتها كانت العضوية فيها إلزامية وكان القادة يعينون بدلاً من أن ينتخبوا، ولم يكن أعضاؤها يملكونها تماماً. وقد جرى – أو يجري – استكشاف نماذج شتى "للتحويل إلى القطاع الخاص" وكانت الخطوة الأولى في العديد من البلدان متمثلة في الواقع في انتساب التعاونيات الأولية طوعاً إلى

منظمات موجودة على المستويين الثانوي والثالث. إلا أن الافتقار إلى الديمقراطية داخل التعاونيات وانتشار الأفكار الخاطئة عن دورها في اقتصاد السوق وسوء سمعتها بصورة عامة فضلاً عن مشكلة ترتيب حقهـ وق ملكية الممتلكات الجماعية، أدت في كثير من الأحيان إلى تعقيد هذه العملية. كما أفضت هــ ذه الصـعوبات، متوافقة بالحاجة إلى التكيف مع المنافسة، إلى اختفاء العديد من التعاونيات. وفي بولندا اعتمد قـلانون جديدـ د للتعاونيات منذ عام 1983م، وقد أرسى علاقة جديدة بين التعاونيات والدولة، وأدى هذا الأمر إلـى نشـوع وضع باتت التعاونيات فيه أقرب إلى الاستقلالية الذاتية، مما أفضى إلى زيادة عدد تعاونيات العمال بنسـبة 100 %، ولا يزال ينظر إلى ملكية التعاونيات في هذا البلد وكأنها ملكية الدولة إلى حد كبيرـ رـ. أمـا فـي الجمهورية التشيكية، فقد تمكن أعضاء المزارع الجماعية من المطالبة بملكية الأرض واسـتأنفوا اسـتغلال الزراعة بصفة خاصة منذ عام 1989م، وأفضى إلى تحول معظم المزارع الجماعية إلى شركات مساهمين، ومن جهة أخرى رفض أعضاء ما يقرب من 90 % من المنشآت الجماعية الصناعية والحرفية كـانوا قـد منحوا بوضوح كذلك فرصة اختيار استعادة حقوق الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج، نفسـيم منظمـاتهم وفضلوا البقاء في إطار منشآت تعاونية.

جمعيات الضمان التآزرية: جمعيات الضمان التآزرية التي تقدم ضمانات مشتركة لأعضـائها الحـرفيين أو التجار أو صغار رجال الأعمال عندما يعقدون صفقات مع الغير، هي جمعيات أول شيوعاً ونجـدها فـي 5 بلدان أوروبية (إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا) وفي عدة بلدان أفريقية ناطقة بالفرنسية، ومع ذلـك يمكن اعتبار احتمالات تطورها جيدة ولا سيما في أوروبا حيث استهل الأسـبان مـبادرة صـد من الاتحاد الأوروبي للإقرار بهذه الجمعيات وتشجيعها علناً بوصفها مؤسسات ملائمة لدعم خـلق المنشـآت صـغيرة ومتوسطة الحجم.

المرأة والتعاونيات: أن للمرأة دوراً محورياً وأساسياً ولذلك فإن تنميته وتعزيزه يكسبان أهمية اسـتثنائية إذ يؤسسان لجعل المرأة بصورة عامة والمرأة الريفية بصورة خاصة تتدخل ليس فقط بدور الأم وإنما بدورها إلى جانب الرجل، و ذلك يتطلب تهيئة البيئة الملائمة لها حتى تكون أكثر فاعلية في المجتمع وأكثر رـقـة على أداء دورها في التغيير والتنمية. هناك ضرورة قصوي لاستمرار تقديم نشاطات تنموية وبرامج لتحسين وتعزيز الوضع الاقتصادي للمرأة من خلال تسهيل وصولها إلى الموارد الاقتصادية والعمل علـى صـقل مهارتها وقدرتها الفنية ومشاركتها في صنع القرار وصولاً إلى تحقيق الهدف المنشود في جعلها تأخذ مكانها الذي تستحقه في عملية البناء الوطني. أن أهمية تنمية المجتمعات الريفية المحلية يتطلب من الدولة تـعمل على خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى الدخل السكاني في المناطق المستهدفة من خـلال الفـروض الميسرة، إضافة إلى تشجيع إحداث الصناديق التنموية المحلية التي ترصد النشاطات الحكومية في هذا المجال. التركيز على المرأة بشكل خاص و على جميع شرائح المجتمع في شكل مشاريع تشمل التمكين الاقتصاديـ ادي من خلال إعطاء قروض صغيرة للمجتمع المحلي والأشخاص الراغبين بالقيام بمشاريع مولدة لـا دخل لأي مشروع سواء كان زراعياً أو غير زراعي بحيث يستطيع هذا الشخص من رفع مستواه الاقتصادي ويساهم

في رفع مستوى القرية بشكل عام، ومن أنسب الوسائل والأدوات في هذا المجال جمعيات. وفي هذا المجال يحب الاهتمام والتركيز على المرأة الريفية ودورها في عملية التغيير والتنمية، والعمل على دعم النساء الريفيات في المشاريع التنموية وتمكين سكان الريف من تحقيق تنمية عادلة على أساس المساواة في فرص التنمية بين الرجال والنساء، وما من شك إن للتعاونيات النسوية المقدرة على تحقيق ذلك، والذي تأكد من واقع التجربة التعاونية والسودانية. أن للمرأة دوراً محورياً وأساسياً ولذلك فإن تنميته وتعزيزه يكسبان أهمية استثنائية إذ يؤسسان لجعل المرأة الريفية تضطلع ليس فقط بدور الأم وإنما بدورها إلى جانب الرجل، و ذلك يتطلب تهيئة البيئة الملائمة لها حتى تكون أكثر فاعلية في المجتمع وأكثر قدرة على أداء دورها في التغيير والتنمية. هناك ضرورة قصوى لاستمرار تقديم نشاطات تنموية وبرامج لتحسين وتعزيز الوضع الاقتصادي للمرأة من خلال تسهيل وصولها إلى الموارد الاقتصادية والعمل على صقل مهارتها وقدرتها الفنية ومشاركتها في صنع القرار وصولاً إلى تحقيق الهدف المنشود في جعلها تأخذ مكانها الذي تستحقه في عملية البناء الوطني. أن أهمية تنمية المجتمعات الريفية المحلية يتطلب من الدولة العمل على خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى الدخل السكاني في المناطق المستهدفة من خلال القروض الميسرة، إضافة إلى تشجيع إحداث الصناديق التنموية المحلية التي ترصد النشاطات الحكومية في هذا المجال، ومن هنا يأتي الدور المحوري للتعاونيات. ويجب هنا التركيز على المرأة بشكل خاص وعلى جميع شرائح المجتمع في شكل مشاريع تشمل التمكين الاقتصادي من خلال الحاضنات التعاونية وإعطاء قروض صغيرة للمجتمع المحلي والأشخاص الراغبين بالقيام بمشاريع مولدة للدخل لأي مشروع سواء كان زراعياً أو غير زراعي بحيث يستطيع هذا الشخص من رفع مستواه الاقتصادي ويساهم في رفع مستوى القرية بشكل عام.

التعاونيات والتخفيف من حدة الفقر: التعاونيات تجمع أفراد المجتمعات المحلية من خلال الحاضنات التعاونية في شكل فعال من أشكال التضامن الاجتماعي إما كمنتجين ليس لاي منهم القدرة على الانتاج منفردا (تعاونيات الانتاج الحرفي والزراعي والسمكي) أو كمتستهلكين لا يستطيع أي منهم في حدود قوته الشرائية المحدودة أن يتعامل مع السوق العادي وأسعاره العالية (تعاونيات الاسكان والاستهلاكية للسلع والاستهلاكية للخدمات) ومن ثم فالتعاونيات تخلق أنشطة مولدة للدخل أو تعظم الاستفادة للقوة الشرائية للأعضاء، وفي كلتا الحالتين فإنها تساهم بشكل فعال في الحد من ظواهر الفقر وتخفيف أثارها. بالأضافة إلى ذلك تدعم التعاونيات جزء من الفائض الذي تحققه (يبلغ 5% من صافي الفائض في كثير من القوانين) للبيئة المحلية وهي بهذا ترفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي بهذه البيئة. وأثبتت التجارب العملية أن للتعاونيات قدرة كبيرة على الوصول الى الفقراء في مناطقهم المختلفة، فالتعاونية نتاج تجمع أفراد لا يستطيع أي منهم منفردا أن يحل مشكلته، وبينما لم تستطع الشركات والهيئات والمنظمات العامة أن تصل الى هؤلاء الفقراء لأن التواجد الرسمي يكاد يكون منعدما في العشوائيات، وبينما لا يجد القطاع الخاص حافزه الربحي للعمل في هذه المناطق تبرز أهمية التعاونيات سواء في مجال السلع أو الخدمات كالألوية الوحيدة المنطقية. أن التعاونيات وهي لا تستهدف الربح تعظم القوة الشرائية للمتعاملين معها وتقدم لهم بالتالي إحدى صور الدعم

، وتجعلهم أكثر قدرة على إشباع احتياجاتهم ، ومن ثم يقترب الكثيرون من خط الفقر بل ويتخطونه - من جراء تعاملهم مع التعاونيات. كما تقدم التعاونيات مجالات لبيع منتجات الأسر الفقيرة ، ومن ثم توفّر لها استقرار مصدر الرزق ، أيضا المشروعات القائمة على القروض الصغيرة أو القروض متناهية الصغر التي يلجأ إليها الصندوق الاجتماعي للتنمية وتعالى مشاكل تسويقية حادة تجد في التعاونيات متنفسا لها لعلاج هذه المشكلة. وتحتاج هذه المناطق الى تعاونيات في مجال الخدمات المختلفة كالخدمات التعليمية والخدمات الصحية وخدمات البيئة وخدمات النقل ، وبدون هذه التعاونيات تظل حاجة هذه المجتمعات الى تلك الخدمات بدون إشباع. إذا كانت الجمعيات الخيرية قد قامت بدور التصدي لهذه الظاهرة ، إلا أن ارتباط البعض منها باتجاهات سياسية أو دينية عليها تحفظات أمنية ، يجعل الباب مفتوحا أمام التعاونيات لملا الفراغ الناتج عن انسحاب تلك الجمعيات بينما لا يوجد دور حكومي.

التجربة السودانية

إن حوالي 80% من سكان السودان يعملون بالزراعة والرعي.. وتشكل الزراعة قبل عام 1989 حوالى 80% من صادرات السودان المباشرة وغير المباشرة وإليها يرجع الفضل في تحقيق حوالي 50% من دخل الحكومة ولا زال دور الزراعة وأهميتها واضحا بالرغم من الإهمال الذي تجده تعتبر الزراعة المصدر الرئيسي للعمولات الأجنبية من الصادرات غير النفطية حيث تساهم بنحو 95% منها. وعلى الرغم من ذلك فهناك ضعف في الرؤية الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تعتمد على القطاع الزراعي محركا لها ، حيث يحصل القطاع الزراعي على نسبة منخفضة من الإنفاق العام (5% عام 2004) إذا ما قورنت بما تنفقه دول العالم الثالث (كالهند التي أنفقت 23-39% في العام من الميزانية العامة على الزراعة) التي حققت معدلات تنمية عالية ومستدامة.

خلفية تاريخية: شهدت أواخر العشرينات من القرن الماضي المحاولات الأولى لإقامة شكل تعاوني منظم، وذلك بتشجيع من حكومة المستعمر الإنجليزي، ولا جدال في أن البدايات الأولى للحركة التعاونية السودانية كانت زراعية بظهور جمعيات التسليف الزراعي بدلتا طوكر، وتشجيع من الحكومة لحماية المزارعين من استغلال التجار والمرايين الذين يقدمون سلفيات مجففة لزراعة القطن الذي توسعت فيه الحكومة، والغرض الأساسي ليس حماية المزارعين ومصالحهم بل ضمان تحقيق إنتاجية عالية مع إمكانية تسويق هذا الإنتاج بما يعود بالمصلحة والدفع للحكومة، ولقد أدى ذلك إلى فشل التجربة واتجاه الحكومة إلى زراعة وإنتاج القطن طويل التيلة بمشروع الجزيرة بالتعامل مع المزارعين مباشرة دون تنظيهم في شكل جمعيات تعاونية. في عام 1937 تكونت أول جمعية تعاونية بمبادرة شعبية سميت بالشركة التعاونية توالى بعدها التعاونيات في المديرية الشمالية ثم ظهرت أول جمعية تعاونية بمشروع الجزيرة بقرية ودسلفاب لطحن الغلال واستجلاب الجرارات والمحاريث وكان ذلك في عام 1944، وفي العام 1948 اتخذت الحركة التعاونية شكلها القانوني اثر المذكرة التي قدمها المستر كامل للإدارة البريطانية معلنة صدور أول قانون للتعاون بالبلاد، والذي اكتمل في العام 1952. وم ينل هذا القانون ثقة الحركة التعاونية الوطنية، فعلى الرغم

من أنه في العام 1948 نفسه قد شهد تسجيل أول جمعية تعاونية وهي جمعية ودرملي التعاونية الزراعية، إلا أن ما تم تكوينه من جمعيات تحت هذا القانون قليل ، بالإضافة لقلّة وضعف العضوية ومن ثم ضعف أثر التعاونيات اقتصادياً واجتماعياً. وفي نهاية السبعينيات ظل القطاع الصناعي الحرفي والتقليدي الهام خارج قطاع التعاون ودائرة التمويل المؤسس وعند ولوج التمويل المؤسس لهذا القطاع ارتبط ذلك باستقطاب العون الأجنبي . ومنذ ثمانينات القرن الماضي واجه القطاع التعاوني تنافساً شديداً من القطاع الخاص ليس فقط بالنظر إلى الموارد الذاتية للقطاع الأخير بل بقدرته على الحصول على الأموال العامة المخصصة للقطاع التعاوني والتغول على الأموال التعاونية ، ثم كانت الطامة الكبرى في أضعاف الحركة التعاونية في عام 1989 م. ولاتزال الغالبية العظمى من الجمعيات القاعدية وهي أساس الحركة التعاونية والوحدة الأساسية التي تبدأ منها تعبئة - الموارد وينبغي إن تكون مصب الخدمات والمدافع ، تشكو من توفر التمويل المؤسس على مستواها المحلي ، وسواء عبر تنظيّماتها الثانوية أو مباشرة. بالرغم من الأهداف الرسمية المعلنة لإشراف الدولة ورعايتها للتعاون لم تتطور الحركة التعاونية كمكون أصيل لإستراتيجية تنمية طويلة المدى ، وكانت النتيجة تكاثر "بروس" للجمعيات الاستهلاكية في المراكز الحضرية الآهلة بالسكان وخاصة الخرطوم للتغلب على مشاكل الذرة في السلع المحلية والمستوردة ونتج عن هذا الوضع أضرار ولهمالما يمكن أن نطلق عليه مصطلح ابتذال الفكرة التعاونية وتحجيم الدور الاقتصادي الاجتماعي للجهد التعاوني في أذهان الشعب وبالتالي طمس "الهوية التعاونية" وإضعافها، وثانيهما شغل الجهاز الديواني عن متابعة وتدعيم الإرشاد والتوجيه الفني للجمعيات الزراعية والاكتفاء بشكل إجراءات التسجيل ومراجعة الحسابات.

على أن الفقرة الكبرى فيما يتعلق بالكف دون الكيف، كانت في منتصف السبعينات إبان الحكم المايوي.. حيث تضاعفت في العام 1975 عدد التعاونيات إلى 9 مرات عما كانت عليه في العام 54-1955 وتضاعفت العضوية 14 مرة ثم توالى التضاعف في العام 79-1980 ليصل عدد التعاونيات إلى 4868 جمعية تعاونية بعد ما كان 2135 عام 1975، ثم قفز العدد إلى 8332 عام 1993 ثم إلى أكثر من 9000 جمعية عام 1995 وبلغ عدد التعاونيات الاستهلاكية حوالي 80% من إجمالي العدد الكلي للتعاونيات السودانية (عددت الجمعيات حتى 2007 حوالي 10000 جمعية تعاونية) ولعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى تدهور التعاونيات وبخاصة التعاونيات الإنتاجية الصناعية والحرفية إغفال الدولة "لهوية التعاونية" وللدور الحيوي والبارز للتعاون بعدم إسناد دور يذكر للتعاونيات في خطط وبرامج التنمية ، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بعدم استخدام التكنولوجيا الصناعية والاعتماد في الغالب على التكنولوجيا المستوردة والتي كثيراً ما لا تكون ملائمة للواقع السوداني. والحقيقة إن الحركة التعاونية نشأت في الزراعة ثم أصدحت بشكل متزايد استهلاكية التوجيه وتجنح للتمركز في المراكز الحضرية، "فالهوية التعاونية" ريفية زراعية تضامنية وإنتاجية خاصة في مجال الصناعات والحرف الريفية. ومن خلال دراسة الواقع والتأريخ النظري للتعاون والتجربة التعاونية، يتضح أن هناك أنواعاً للعمل التعاوني وأشكاله، من أهمها التعاون الزراعي، والتعاون الانتاجي الحرفي، والتعاون الإئتماني، وغيرها من المجالات الأخرى. ولقد كانت التعاونيات دائماً تسعى

لتحويل الاستثمار الضعيف المشتت المتناثر وسط بحر المزاخمة الكبيرة والغير عادلة إلى الاستثمار الكبير - ر الفادر على المنافسة وزيادة الإنتاجية، وذلك من خلال تجميع الإمكانيات والجهود المشتركة وتوجيه -دها في وعاء إقتصادي وإجتماعي يسمى "الجمعية التعاونية" والتي هدفها النهائي ليس تحقيق لأرباح وانم -ا تف -ديم الخدمة الجيدة نوعا وكما للأعضاء وغير الاعضاء، أي أن التعاونيات تسعى لتحقيق أه -دافها الاجتماعية والأقتصادية في ثوب إنساني من خلال وسائل إقتصادية يستغل فيها الريح المتحقق لمصلحة الأعضاء وغير الأعضاء.

لقد عرف الشعب السوداني ثمار تطبيقات التعاون وله استعداد لتطبيقات جديدة تقدم له احتياجاته وطموحاته في التنمية، كما أن الحكومات يمكنها الاعتماد علي تطبيقات التعاون كوسيلة للتنمية من خلال القدرات الذاتية للأفراد بجمعهم في تجمعات سكنية ، وبما يفيد في إمكانية الوصول إليهم لتف -ديم الخ -دمات مث -ل التع -ليم والصحة والإحصاء والانتخابات .. الخ. كما أن تطبيقات التعاون من مبادئها وشعارها تعلم الن -اس أس -س الديمقراطية السليمة والحقوق والواجبات وتنمي القيم الفاضلة. إن الثروات القومية السودانية سريعة العائد إذا ما استخدمت فيها الطرق الاقتصادية المعتمدة علي التكنولوجيا وفي مقدمها النط -ام الاقتصاد -ادي التع -اوني لتمكن إحداث التنمية بأسلوب تطبيقات التعاون الذي لا يكاف الحكومات غير الإشراف والتوجيه. فمثلا مبدأ (الباب المفتوح للعضوية) وكل مبادئها تكفل وتؤمن (الحرية والعدالة والمس -اواة) . له -ذا تتمتع الحركة التعاونية بالأمن والأمان و السلام لها و للملتزمين بمبادئها لانها تأخذ بهذا المبدأ ضمن مبادئها في المجتمع. إن العمل التعاوني يقدم خدماته للبشر دون تفرقة بينهم لأي سبب، كما إنه وسيلة الفقراء أوالضعفاء من أجل العيش العفيف الكريم ، وبما أن "الهوية التعاونية" تؤكد إن أحد أهم مبادئ التعاون هوالحيد السياسي والديني والعرقى فإن التعاون يهدف للبناء والإعمار والتنمية ولا يهدف أبداً إلي الحرب أو الدمار. ونحب أن نف -رر هنا أن معالجة مشاكل التعاون في الإطار الحالي للهيكل الأساسية للاقتصاد السوداني لن يحرره من أس -ر المشاكل التقليدية المزمنة التي ظلت تلازمه وقتاً طويلاً... ما لم تحدث ففرة في التصور وفي التخطيط تضع التعاون موضعاً جديداً وفريداً وما لم يحدث تغيير فعلي وجذري بعيد ترتيب وتنظيم البنية الفوقية للاقتصاد السوداني ليعطي التعاون دوراً طليعياً وأساسياً في الحركة التنموية. إن الحديث عن إزالة س -لبات الحركة التعاونية وهدم السياسات الخاطئة التي سجدت التعاون في إطار ضيق سيكون عبثاً ما لم يصدر من القي -ادة السياسية العليا بالبلاد قرارات سياسية تصحح بها الأوضاع المقلوية وتضع التعاون في مكانه المناسب في خارطة الإقتصاد القومي ، إذ ليس من المقبول منطقاً أو عقلاً أن يستبعد القطاع التع -اوني م -ن خط -ط وإستراتيجيات الدولة والألفية التنموية الثالثة وهو الذي يمثل بعضويته التي تفوق الثلاثة ملي -ون عض -وا ، بالإضافة إلي ما يعوله هؤلاء الأعضاء من أسرهم بمتوسط 5 أفراد للأسرة الواحدة ليص -يرا لع -دد الكلي للتعاونيين وأسرهم 15 مليون مواطن. وتبرز أهمية القطاع التعاوني في انه أداة فاعلة للتنمية -ف في قط -ر كالسودان، حيث يسود الإنتاج السلعي الصغير في جميع قطاعاته الاقتصادية، وساهم التعاون في هذا المجال بتعبئة الموارد وتوجيهها نحو زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية ، وذلك بتجميع صغار المنتجين في جمعيات

تعاونية متنوعة وذات أنماط وأشكال لأنشطة اقتصادية مختلفة ومتناسقة ومتراصة ، يستطيع عبرها هــ ولاء المنتجين استغلال مواردهم ومدخراتهم للنفع المتبادل الذي يرفع من مستوى دخولهم ومعيشتهم ، وبذلك ساهم القطاع التعاوني بطريقة مباشرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، كما ساهم في تهيئة الظروف الملائمة لتحويل الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد حديث.

الجمعيات التعاونية الصناعية والأنتاجية والحرفية

وتتمثل هذه التعاونيات في: الجمعيات التعاونية في مجال الصناعات الزراعية الصغيرة : الألبان ومنتجاتها ، وإنتاج العسل ، منتجات النخيل ، صناعة الخبز.. الخ. وفي الجمعيات التعاونية في مجال الأثاث والنجارة، الجمعيات التعاونية في مجال صناعة الفخار، الجمعيات التعاونية في مجال الأحذية و المنتجات الجلدية، الجمعيات التعاونية في مجال الغزل والنسيج والسجاد، الجمعيات التعاونية في مجال صناعة الملابس الجاهزة، الجمعيات التعاونية في مجال صناعة القوارب ولوازم الصيد، الجمعيات التعاونية في مجال صناعة الحصر والسعف، الجمعيات التعاونية في مجال الصناعات النسجية، الجمعيات التعاونية في مجال صناعة الأعلاف، الجمعيات التعاونية في مجال الصناعات الغذائية، الجمعيات التعاونية في مجال تصنيع الغلات، الجمعيات التعاونية في مجال صناعة الطوب والجير، الجمعيات التعاونية في مجال المقاولات على العمل. كما هناك فرص كبيرة لإنشاء العديد من التعاونيات الصناعية من خلال الحاضنات التعاونية الصناعية مثل: إقامة جمعيات تعاونية في مجالات الدواجن وتربية الماشية ، ونحل العسل بإقامة المناحل التعاونية، إقامة تعاونيات لمعاصر الزيوت وصناعة الصابون، إقامة تعاونيات لزراعة النباتات الطبية والعطرية، إقامة الجمعيات التعاونية في مجالات الصحة المختلفة، إقامة التعاونيات في مجال الإسكان الريفي، وإقامة الجمعيات التعاونية للتشجير وعمل الحدائق الريفية . أما في جنوب السودان فيمكن للحركة التعاونية أن تتراد المجالات التعاونية التالية: تعاونيات صناعة الغلات، تعاونيات الصناعات التحويلية، تعاونيات الحرف اليدوية handicrafts، تعاونيات الصناعات الفروية village industries، تعاونيات الصناعات الريفية rural industries، قيام التعاونيات الزراعية ، وخاصة مجال البساتين، قيام تعاونيات الصناعات الجلدية، تعاونيات صناعة التماثيل من العاج والابنوس، قيام الجمعيات التعاونية لإنتاج محصول الأرز .

الجمعيات التعاونية الصناعية والحرفية

الحرف والصناعات التي توجد بهذه الجمعيات هي: الحدادة، الخراطة، النجارة، المبانى، السباكة، تصنيع الطوب الأول تكلفة، الأسر المنتجة في تصنيع المواد الغذائية والمشاكل اليدوية، تصنيع المعدات الزراعية وقطع الغيار، تصنيع الماكينات والمكينات والثلاجات، إضافة إلى صناعة التحف وصناعة الفخار بأنواعه المختلفة. ويتركز أغلبها على قتلها في جنوب وغرب دارفور وغرب وشمال كردفان – وأغلبها تعمل في حرف الجلود : مثل صناعة المراكيب ولها مردود اقتصادي لا بأس به ومردود اجتماعي – حيث توفر بدائل للأحذية المستوردة ، كما أن معظم السودانيين يستخدمونها إضافة إلى صناعة السكاكين والسبائك .

أما في الخرطوم فتتركز الجمعيات الحرفية في مجالات النجارة والحدادة والسباكة وتوصيلات الكهرباء - وبعض الصناعات اليدوية الحرفية في السودان تحتاج إلى انتباه وإعادة تنظيم حيث أن الدخل القليل - والفردى يمكن أن يكون كبيراً خاصة من الصناعات الحرفية لمنتجات مثل الأخشاب وفي صناعات الأثاثات والجلود لصناعة المنتجات الجلدية وغيرها في شكل ورش جمعيات تعاونية وسيكون لها مردود اجتماعي في خلق عمالة طيبة ، وكذلك مردود اقتصادي بتوفير سلع هامة مع زيادة الدخل الناتج عن تنمية الحرف . هذا بالإضافة إلى جمعيات الخياطين وصانعي الأختام والتحف وصناعات الزرع - ف وتل - وبين المنسوجات والزجاج وإنتاج اللوحات والبراويز .. وهي يمكن في حالة زيادتها وتنميتها أن تدخل ضمن الحرف . ومردودها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي له أثره المفيد في التنمية بما في ذلك تشغيل عمالة يتم تدريبها .

الاتحاد التعاوني الحرفي

وفي العام 1993 تم تكوين الاتحاد التعاوني الحرفي بولاية الخرطوم بعدد (7) جمعيات بالمحافظات الثلاث - الخرطوم وام درمان والخرطوم بحري وتواصلت مسيرة الجمعيات حتى وصلت إلى 27 جمعية - تعاونية حرفية بولاية الخرطوم وتم تكوين اتحاد تعاوني بولاية النيل الأبيض بعدد (4) جمعيات وكان يمكن للاتحاد تكوين نواه لقيام اتحاد تعاوني مركزي للحرفيين بالسودان ولكن هنالك أهداف قامت من أجلها هذه الجمعيات لتقديم الخدمات للأعضاء مثال لذلك توفير العمل للحرفيين والاستقرار وتوفير المعونات وإنشاء المجمعات التعاونية ويخصص صندوق لضمان هؤلاء الحرفيين بواسطة الجمعيات ولكن عدم تسهيل هذه الإجراءات عطل الكثير من الجمعيات ولكن بالرغم من ذلك قام الاتحاد التعاوني الحرفي بتصديق لعدد من المجمعات لجمعيات تعاونية حرفية وقام الاتحاد بالتعاون مع جمعية الحرفيين بالتعاون بالسجانة وفتح باب التعاون بين التعاونيات وقامت الجمعية بتمويل دراسات الجدوى للجمعيات الآتية: جمعية الحرفيين بشرق النيل /جمعية فني الشاحنات بالخرطوم /جمعية الخياطين بالديوم الشرقية الخرطوم . وتم التصديق لجمعية الحرفيين التعاونية بالسجانة بواسطة الاستثمار لعدد (2) مجمعات الأول بالسوق المحلى بمساحة (20) ألف متر مربع - والثاني (25) ألف متر مربع . ويسعى الاتحاد دائماً للبحث عن تمويل مناسب تتوفر به كل الضمانات اللازمة للتمويل طويل الأجل لتشييد هذه المجمعات التي أصبحت واقعاً الآن وقد تم التصديق لجمعية الشاحنات بمساحة (57) ألف متر مربع وجمعية شرق النيل بمساحة (30) ألف متر مربع وتم تأهيل جمعية بائعات الأطعمة والمشروبات بالسوق الشعبي الخرطوم.

أن التعاون الإنتاجي الصناعي الحرفي قطاع كبير منتشر بكل أنحاء السودان ويضم شرائح كثيرة منها: أعمال صيانة السيارات الآليات الثقيلة، أعمال البناء والتشييد، أعمال صناعة الطعام والمشروبات، أعمال تشكيل المعادن (صناعة وتأهيل الآليات الزراعية)، الأعمال الجلدية، أعمال صناعة الأثاثات الحديدية والخشبية، أعمال الحياكة والتفصيل، الأسر المنتجة. أيضاً كثير من الصناعات الصغيرة الجديدة التي تحتاج لها البلاد مثل صناعة الطباشير - الزراير - المعدات الزراعية التقليدية - الصناعات الغذائية - صناعة الملابس... الخ، وتعتبر جمعية السجانة التعاونية الحرفية، من التعاونيات النموذجية ولديها عمارة بوسط

سوق السجانة بالإضافة الى عدة مواقع بمربعات (35) جنوب الس-وق المحلّي ومرب-ع (30) الازه-ري ومجمعها الاول والذي بدأ فيه تنفيذ العمل بمربع (35) جنوب السوق المحلي س-يمول م-ن بذك التنمية الصناعية بمبلغ سبعة مليار كاول استثمار حرفي تعاوني.

ومن مشاكل القطاع التعاوني الحرفي بالسودان: عدم اهتمام الدولة، ونقص التمويل إلا للجمعيات التي لديها اصول ثابتة، التسويق، التدريب، ضعف العلاقات الخارجية . وعليه لابد من تشريعات تنصب في هذا المفهوم وتسهل وتشجع قيام الجمعيات من حيث الضرائب والرسوم والجباليات المختلفة التي تفرض عليها مما يؤدي الي إرتفاع من قيمة منتجاتها بحيث لا تستطيع المنافسة مع المستورد جميل الشكل رخصيص ال-ثمن ع-ديم المتانة. اما عن الجانب الاجتماعي فمذ انشاء الاتحاد التعاوني الحرفي كانت له مشاركات كبيرة وواضحة تتمثل في :-

- صيانة عتابر السلاح الطبي بالتضامن مع منظمة انا السودان .
- صيانة المدارس والمرافق العامة .
- اقامة معسكر اكرام الموتى بمقابر فاروق وازالة 2500 شجرة المسكيت بالتضامن مع مؤسسة الزبي-ر الخيرية

- المساهمة في تاهيل عنبر الناسور البولي، وصيانة مستشفى جوبا ومستشفى السلاح الطبي بجوبا .
 - تدريب فآؤدى الرعاية بورش الاعضاء، وتدريب الفآؤد التربوي .
 - صيانة الدور الايوائية بولاية الخرطوم، والمشاركة في حملات اصحاب البيئة ومحاربة الملاريا .
- المجمع الصناعي بمربع (35) جنوب السوق المحلي والتابع لجمعية السجانة التعاونية الحرفية-التي تملك عمارة الحرفيين بهذا السوق التجاري الكبير كما إن لها عدة مواقع اخري لتجميع عضويتها المنتشرة وتضم كل الحرف والمهن هذا بالاضافة للجمعيات الاخرى المنتشرة داخل وخارج الولاية والتي ت-دمت بدراسات جدوى اقتصادية لجهات الاستثمار والتي هي قيد النظر والتصديق باذن ا وهي :

- جمعية فنّي وسائقي الشاحنات وصيانة الاليات الثقيلة .
- جمعية الحرفيين التعاونية - للمنتجين والصناعات الحرفية بحري
- جمعية اصحاب ورش الاحذية
- جمعية المسرة الحرفية ام درمان
- جمعية الخياطين الخرطوم جنوب

وهناك ثلاثة جمعيات رائدة في مجال صناعة الاطعمة والمشروبات ولديها مجمعات لمزاولة عملها فام-ت بدعم من جمعية التنمية الاجتماعية موزعة على النحو التالي :

1. جمعية المتعاملات بالأطعمة والمشروبات السوق الشعبي الخرطوم .
2. جمعية المتعاملات بالأطعمة والمشروبات 2 موقع لستات الشاي بالسوق الشعبي الخرطوم
3. جمعية المتعاملات بالأطعمة والمشروبات سوق ابوزيد ام درمان

4. جمعية المتعاملات بالأطعمة والمشروبات سوق 6 الحاج يوسف

وقد قامت هذه الجمعيات وتحت إشراف الاتحاد التعاوني الحرفي بتوفير بعض مشروعات محاربة الفقر لعضوية الجمعية النسوية من خلال مشاريع الولاية لمحاربة الفقر وأخرى بضمانات الجمعيات والاتحاد التعاوني الحرفي ويسعى الاتحاد حالياً مع بنك الادخار لتنفيذ مشاريع محاربة الفقر وسط عضويته بضمانات من الاتحاد وكذلك توفير معدات عمل لكل المهن لمن لديه ضمانات .

الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في التنمية بانتشار الجمعيات التعاونية

تتمثل تلك الآثار في المساهمة القومية للحركة التعاونية السودانية، من خلال الآثار الاقتصادية والاجتماعية من تطبيقات الجمعيات التعاونية الزراعية، والآثار الاقتصادية من تطبيقات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في التنمية بانتشار التعاونيات الصناعية وجمعيات طواحين الغلال، و الجمعيات التعاونية النوعية (جمعيات ذات خصوصية وأهمها جمعيات الإنتاج الحيواني والجمعيات الحرفية وجمعيات الزراعة والخضر والفلكه وجمعيات الإسكان وجمعيات النقل والترحيل). كما أن التطبيقات الاقتصادية التنموية بالسودان في تكوينات الجمعيات التعاونية في النصف الأول من القرن الماضي مكنت من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مقدرة، علي الرغم من العقبات التي واجهتها مثل ضعف رؤوس الأموال و نظم الإنتاج والتسويق و سياسات الحكومات المختلفة ونقص خبرات الإدارات. كما أن تنمية التعاونيات بجنوب السودان ذوالعشر ولايات يتطلب وضع استراتيجية للحركة التعاونية، يتضمن برامج تعليمية وتدريبية لما تتصف به هذه المنطقة من وضع خاص نتيجة لآثار الحرب المنتهية بإتفاقية السلام، ويمكن للحركة التعاونية أن تترتد الكثير من المجالات تعاونيات صناعة الغابات تعاونيات الصناعات التحويلية تعاونيات الحرف اليدوية handicrafts تعاونيات الصناعات القروية village industries تعاونيات الصناعات الريفية rural industries قيام التعاونيات الزراعية ، وخاصة مجال البساتين قيام تعاونيات الصناعات الجلدية . تعاونيات صناعة التماثيل من العاج والابنوس قيام الجمعيات التعاونية لإنتاج محصول الأرز. وفي مناطق الزراعة النيلية كان المزارعين يستخدمون السواقي ويديرونها بالأبقار وفي فترة انخفاض النيل يقيمون أكثر من ساقية حتى يوصلوا المياه إلي المزارع وترتب علي ذلك ما يلي : إنشغال المزارعين وأطفالهم وأسرههم من الفجر حتى الليل للحصول علي كمية مياه قليلة لري مساحات محدودة من الأرض الزراعية وإجهد تام للمزارعين وأسرههم وتردي في الحالة الصحية والدخل المحدود في مقابل جهود كبيرة وزمن كثير يهدر.

المحور الثالث: الخلاصة والنتائج والتوصيات

الخلاصة والنتائج

نخلص من ذلك الي أنه بالإضافة الي دور القطاع العام والخاص فهذا دور هام وفعال للمنظمات والاتحادات التعاونية في خلق قوة ثقافية للصناعات العربية الحديثة والتقليدية والحرفية في مواجهة العولمة،

وفي الاستفادة من أنشطة الصناعات التقليدية لإحداث نهضة اجتماعية ثقافية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للجماعة والمجتمع تشكل خط الدفاع الذي ثقافتنا من الاندثار ويصونها من الذوبان في غيرها. ويتجلى دور التعاونيات في تسويق وتصدير منتجات التراث والصناعات التقليدية، باعتبارها من الآليات المبتكرة لفتح أسواق تراثية لتسويق هذه السلع واستغلالها سياحياً واقتصادياً، وتنمية مناطق تواجد وانتشار التراث وتحويلها إلى مراكز تسوق سياحية، باعتبار أن التميز المحلي سبيلاً للعالمية وتأكيداً للهوية في نطاق العولمة. ويمكن من خلال المنظمات والاتحادات التعاونية تفعيل انعكاسات السمات التراثية على المنتج العربي الحديث، كأحد عناصر الجذب السياحي التي تتمتع بها مناطق إنتاج الصناعات التقليدية والتراثية وإمكانية أن تدرج على قوائم المقاصد السياحية، وبذلك تصبح المنظمات والاتحادات التعاونية وسيلة لتحقيق نقلة حضارية للقطاع الصناعي مع الحفاظ على أصالته وهويته، وباعتبارها منظومة وبنية ابتكار ذات سمات حضارية حديثة للصناعات العربية والحرف التقليدية التراثية لتصميمات حديثة ترضى أذواق المستهلكين وترفع القيمة الاقتصادية للمنتج وفي صالح التصدير.

أن تفاعل الدول العربية مع المنظمات والاتحادات التعاونية من خلال الدعم المقدم منها في شكل تشريعات فاعلة ومنح ومزايا وأعفاءات ضريبية وجمركية وغيره، يضيف إمكانيات جديدة لواقع الدول العربية في التحفيز على ابتكار تقنيات ذاتية جديدة وتحسين عملية إدارة المحتوى التراثي ومراقبة ومراجعة المنتجات التقليدية والتراثية تاريخياً وفنياً واعتماد جودتها وأصالتها. لأن المنظمات والاتحادات التعاونية في التجربة العالمية أثبتت كفاءة عالية في إمكانية رفع مستوى الجودة وخفض التكلفة وإقامة بيئة إبداعية وطنية وإدارة على توفير تصميمات صناعية جديدة ومبتكرة ودعم الكفاءات الاستشارية والتصميمية وتأهيلها لتلبية الحاجات العصرية والمستقبلية لمشروعات الصناعات التقليدية، وأيضاً في دعم الأنشطة الفاعلة لمكافحة الفقر والتنمية البشرية وحل مشكلة البطالة وتنمية أنشطة الصناعة التقليدية في الوسط الريفي وخلق فرص التسهيلات التمويلية والائتمانية لإقامة مشاريع الصناعات والحرف التقليدية، وإنشاء هيكل نوعي للمشروعات التراثية لتحقيق إدارة عصرية واقتصادية للمشروعات. وبذلك يتيح النظام التعاوني فرصاً واسعة للأداء الجيد للمشروعات المتوسطة والصغيرة من خلال التعليم والتدريب وبناء القدرات، من تقوية المهارات الإدارية لدى غالبية أصحابها وربطها بالمستوى التعليمي والخبرات العملية. تمكن المنظمات التعاونية أصحاب المشروعات من خلال عضويتهم التعاونية بتجويد التخطيط المسبق في نجاح مشروعاتهم في الأجلين المتوسط والبعيد، والذي لا يقتصر على حجم الإنتاج وطبيعة المنتج. وأيضاً دعم المركز المالي للمشروع المقام وتوفير البيانات المحاسبية الموثوق فيها نظراً لما تمثله من أهمية لدى أصحاب المشروع فيما يتعلق بالالتزامات قبل الغير وحقوق المشروع قبل الغير وهو ما يعبر عنه (الفارق بين الأصول والخصوم)، وحجم الأرباح المتوقع خصمها وهي تمثل الفرق بين إجمالي الإيرادات مخصوماً منها التكاليف.

التوصيات

(1) إعادة النظر في واقع هيكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتنظيم الحرفي - من حيث الأدوات والأفكار وآلية العمل وإيجاد استراتيجية جديدة وكوادر فنية مؤهلة تساهم وتشارك في بناء الاقتصاد الوطني بما ينسجم مع التطورات العلمية التكنولوجية الحديثة وزيادة المردود المالي والدعم الحكومي للمؤسسات والمشاغل في القطاع الحرفي وتنميته.

(2) القضاء على العشوائية التي يتم من خلالها إنشاء هذه المشاريع ؛ لضعف المعلومات المتعلقة باحتياجات السوق، وبالتالي إنشاء مشروعات مكررة متشابهة الأنشطة تزدحم بعضها بالأسواق المحلية؛ مما يزيد من صعوبات تسويقها، وزيادة فرص تعثرها؛ نتيجة لتقليد الأنشطة الناجحة بصرف النظر عن تشبع السوق.

(3) ضرورة تأسيس جمعيات تعاونية لأصحاب الصناعات الصغيرة والصناعات الحرفية، والاهتمام الكافي بالتدريب الحرفي، وتشجيع إنشاء المعاهد والمدارس المتخصصة في التعليم الحرفي مثل مدارس التدريب المهني، وفتح أقسام خاصة بهذا النوع ضمن المعاهد والجامعات العربية - باعتبار أن هذه الصناعات، صناعات تساهم في تفعيل السياحة الوطنية وزيادة الدخل القومي، وبالنظر إلى مستقبل الإبداع الحرفي وأثره على الأجيال المتعاقبة. وتشجيع الصناعات الحرفية "التعاونية" من قبل الحكومات العربية من خلال منحها التسهيلات الضرورية، مثل الإعفاء الضريبي لسنوات يتم تحديدها من الجهات المختصة، وتخفيض الجمارك وخاصة في الفترة الزمنية الأولى لإنشاء المشروع.

(4) ضرورة إنشاء حاضنات تعاونية صناعية وإنتاجية، والاهتمام بالصناعات الحرفية "التعاونية" من قبل مؤسسات التمويل المحلية والدولية، وذلك من أجل تطوير وتحديث وسائل الإنتاج، ولتناسب منتجاتها بشكل أفضل مع ذوق المستهلك، والمنافسة في الأسواق الخارجية، مع الاهتمام بإقامة المعارض الدائمة للمساعدة في تسويق منتجاتها داخليا وخارجيا.

(5) حوكمة التعاونيات بأنها إنجاز مسؤوليات الإدارة المخولة لمجالس الإدارة والادارات التنفيذية وهيئات المحاسبة والمراجعة الداخلية والخارجية بما يكفل حماية وتنمية وتحقيق مصالح ورفاهية أعضاء التعاونية، وسياسات الحوكمة السليمة ينبغي أن توفر طرق القياس والرقابة، كما تحدد الأدوار والمسؤوليات.

(6) الربط العضوي بين التعليم الفني، على مستوى المدارس والمعاهد الفنية ومقتضيات التنمية الذاتية ودراسة ورصد وتقييم التراث الهائل للصناعات التقليدية، وتبني مشروعات خدمة عامة على نطاق واسع تحت إشراف الأجهزة الفنية المختصة تستهدف الحفاظ على وتحسين البيئة Ecodevelopment ومكافحة التصحر، والدعم غير المباشر للأنشطة الأولية كالزراعة والرعي، وبعض الصناعات التقليدية. مثل تشجيع زراعة النخيل وأشجار السنط والأكاسيا ونباتات المثان والطرافة... إلخ؛ مما يوفر إمكانية قيام صناعات جريد وخصوص وصناعات لعب أطفال.

(7) دعم الطلاب المحلي على الصناعات التقليدية القائمة أو المزمع إنشاؤها عن طريق السعي لتبني نموذج غير تقليدي لتنمية السياحة يرتكز على تشجيع الطابع المحلي كميزة نسبية يتمتع بها كل مجتمع محلي بتقوية

التعاونيات الحرفية القائمة وأنشاء لالجديد منها والعمل على تصميم المنشآت السياحية وتخطيط الخدمات بها بما يتفق مع توكيد الطابع المحلي، وما يؤدي إلى إيجاد سوق محلية واسعة للكثير من الصناعات التقليدية (البناء بالطوب النبي مع تطوير الطرز المعمارية - تنمية استخدامات جديدة مبتكرة لخامات الجريد والسنت، دعم صناعات السلال والأطباق من خوص النخيل والدوم، وصناعات الحصر من السمر والفخار والخزف من خلال زيادة الطلب على منتجاتها أو ظهور طلب على منتجات جديدة). وإقامة معارض دائمة لمنتجات بعض الصناعات التقليدية بكل إقليم/محافظة تقوم بعرض منتجات هـ - ذه الصناعات، وبيعها للجمهور والزائرين على أن تدخل هذه المعارض ضمن المزارات السياحية.

(8) القيام بالادعاية لمنتجات الصناعات التقليدية والسياحة البيئية Ecotourism وإقامة معارض متنقلة لبعض منتجات الصناعات التقليدية التي تتميز بالتعبيرية الحضارية تستهدف تعريف شحوب العالم بالمجتمعات العربية، وما تحوزه من ثراء حضاري كما ينعكس في فنونها الإنتاجية، كما تستهدف دعم قطاع الصناعات التقليدية عن طريق توفير سوق عالمية واسعة لمنتجاتها، في إطار وصية الايدمو بالتعاون مع المنظمات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة لتبني آلية تطوير حاضنات مرتبطة بالشركات الصناعية الكبرى ولصالح منتجاتها من اجل انشاء شركات صغيرة متخصصة (Corporate incubators) يتم احتضانها من قبلها.

(9) ضرورة التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتي لا تدور في حلقة مفرغة؛ فعندما تقوم المشروعات الصغيرة بدور الصناعات المغذية للصناعات المتوسطة فإنها تضمن تسويقا لمنتجاتها؛ وهو ما يتطلب مراعاة الجودة في إنتاجها، والتوحيد القياسي لمنتجاتها، والتطوير المستمر للعمالة بها ولمواصفات المنتجات حتى تتواءم مع متغيرات السوق. وهنا تصبح الجودة مسألة ذات اهتمام مشترك، سواء من المشروع الصغيرة أو من المشروع المتوسط الذي يستخدم منتجات المشروعات الصغيرة، ومن ناحية أخرى يساعد ذلك على تصدير مدخلات المشروعات الصغيرة من خلال تصدير مخرجات المشروعات المتوسطة.

(10) أستعانة منظمات جامعة الدول العربية بالمنظمات العاونية العالمية مثل الحاف التعاوني الدولي، والمنظمات العاونية الأقليمية والدولية الأخرى، الي جانب الأتحاد التعاوني العربي، لدعم وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للشباب والمراهقين، من خلال الحاضنات التعاونية.

الخاتمة

لقد برزت أهمية المشاريع والصناعات الصغيرة والمتوسطة بشدة في العقود الأخيرة فيما يتعلق بدورها في توسيع القاعدة الإنتاجية ورفع صادرات الدول العربية، والتخفيف من حدة البطالة وزيادة دخول العديد من شرائح المهمة. ويتطلب ذلك ضرورة القيام بإصلاحات عميقة تخص بالأساس تشجيع الاستثمار في

المشاريع الصغرى والمتوسطة سيما وأن وتيرة نمو السكان سيبقى مرتفعاً مما سيزيد من الضغط على سوق العمل، مع التركيز على الحاضنات التعاونية. ويتطلب ذلك أيضاً تحرير المشروعات الصغرى والمتوسطة من القيود التي تشل حركتها لأن وضعيتها الراهنة لا تشجع على التحسن بالإضافة إلى تشجيع المبادرات الحرة وتشجيع الشباب والمراة في هذا المجال، لأن المعضلة التي تواجه عملية نجاح فكرة العمل في المشاريع الصغيرة، هي أن المشاريع الصغيرة سواء كانت حرفية أو صناعية أو خدمية قد لا تجد في إطار قيم الثقافة السائدة في المجتمع العربي مكاناً واسعاً مقابل سيطرة كبيرة لقيم الوظيفة الحكومية. وفي الأخير، ينبغي تقديم جواب واضح على السؤال المرتبط بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توسيع القاعدة الإنتاجية والرفع من الصادرات بصورة عامة، مما يهني القيام بإصلاح شجاع ورشيد لبلوغ مستقبل أحسن، لأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تركز على الاستثمار خاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور محوري في تسريع وتيرة النمو وخلق فرص للشغل، لذا ينبغي إدماج إستراتيجية تنمية تلك المشروعات ضمن إستراتيجية صناعية شاملة، وربطها باحتياجات التنمية التي تحددها هذه الإستراتيجية، ومن هنا تأتي أهمية الحاضنات التعاونية الصناعية.

أن الفكرة التعاونية إذا ما أعيدت صياغتها وفقاً لقيمها ومبادئها ووفقاً للظروف البيئية والموارد واستعدادات السكان في السودان سيكون لها ضمانات من مبادئها العامة في الاستمرار وستساهم بفاعلية في تحقيق السلام وازدهار العمران والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة مع المحافظة على القيم والأخلاق لأنها تمتد إلى مفومات العدالة الاجتماعية والاقتصادية... بين الناس.. إلا أنها تحتاج إلى متابعة في التطبيق وأن تفرد لها الحكومة حيزاً وتهتم بالأجهزة التنفيذية لها وتأخذها في اعتباراتها السياسية. لقد أصبحت هناك ضرورة قصوى في الواقع العملي في الدول العربية لإشراك المنظمات التعاونية التي جاذب القطاع العام والخاص لنقل العلوم والتقنية الحديثة في مجال المعلومات الصناعية والشبكات ونظم المعلومات الجغرافية لنظم ونظم التقنيات الجديدة الواعدة والمتاجرة بها للمساهمة في التقدم الصناعي والاجتماعي والاقتصادي بالبلاد العربية. باعتبار أن المنظمات التعاونية كحاضنات أعمال ناجحة. التنظيم التعاوني سوف يمكن من استثمار تقنية المعلومات والاتصالات لتطوير الصناعة العربية بصورة عامة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية التقليدية بصورة خاصة، بما يرتقي بها إلى خريطة التقدم الدولي، من خلال العمل على استغلال الفرص المتاحة للدول العربية، ومنها الجهود الذاتية للعمل التعاوني، لزيادة التجمعات والمؤسسات الدولية. والمحاور الرئيسية لذلك تشمل كل من القوى البشرية، والتكنولوجيا والإدارة الرشيدة والمعلومات وتحديث الصناعات العربية القائمة وتشجيع الصناعات الجديدة المرتبطة بالاقتصاد المعرفي ارتكازاً على البيئة المناسبة للتدريب وتشجيع البحث العلمي والإبداع والتطوير وابتكار آليات جديدة للتطوير والتسويق المناسبة لتجارب احتياجات قطاع المعلومات والاتصالات، كل ذلك من خلال المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. أن الاهتمام بالقطاع التعاوني وتنشيطه سوف يساهم مساهمة فاعلة في توفير فرص أوفر وأكبر لعدد كبير من قطاعات المجتمع المعطلة خاصة الشباب والنساء، وبالتالي رفع مردودية القطاع الصناعي وإنتاجه

وتنافسيته. كما أن المنظمات والاتحادات التعاونية وعلي قمتهما الاتحاد التعاوني العربي، له-ا الأمكانيات والمفدرات على ربط مراكز البحث العلمي والجامعات بالقطاع الصناعي عبر إنشاء شبكات تفعيل-ل ته-د ف للوصول إلى منتجات عربية ذات جودة عالية، والمساهمة في إنشاء شبكات تخصصية في هذا المجال. أنذ-ا ندعو الدول العربية لتبني صياغة سياسة عربية للتنمية التقنية في إطار إستراتيجية شاملة تتمح-و ر ح-و ل دور جديد للقطاع التعاوني بجاذب القطاع العام والخاص لإعتماد سياسة جديدة وفعالة لتنشيط المش-روعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع التأكيد على الدور الاستثماري للقط-اع الت-عاوني ف-ي ب-د-اء ه-ذه المشروعات من خلال المشاريع العربية المشتركة. أن لمنظمات جامعة الدول العربية والحكومات العربية-ة دور ومسؤولية في تعزيز البيئة الاقتصادية المشجعة على الابتكار وتوفير التمويل-ل وتط-وير التش-ريعات والقوانين، والاهتمام بالبحث والتطوير والتدريب والمشاركة في إقامة الحاضنات التعاونية التقنية، كوع-اء للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الي أقامة المراكز المتخصصة والم-دن الص-ناعية، تح-ديث السياسات التربوية والتعليمية انسجاما مع متطلبات تقنية المعلومات والاتصالات، والعمل على نشر ال-وعي التكنولوجي لدى الجيل الجديد، وفي كل هذا يمكن أن تؤدي المنظمات التعاونية أدورا متفاوتة وبفاعلية كبيرة. أن النجاح لخلق حاضنات تعاونية صناعية لن يكتمل من دون دعم الحكومات المركزية والإدارات المحلية والإقليمية ورجال الأعمال والبنوك إضافة إلى توافر البيئة الأساسية لإقامة المش-روعات الإنتاجية والصناعية التعاونية المتطورة من (توفر مراكز البحث/ قدرات ابتكارية عالية / عمالة مدربة/أسواق واعدة/ طرق وخدمات عامة وبنية تحتية متميزة) في أطار مجهودات المنظمة العربية للتنمية الص-ناعية والتع-دين الحالية لبناء الشبكة العربية للحاضنات الصناعية العربية وسعيها لوضع الآلية المناسبة لتفعيلها وذلك بالتعاون مع الجهات العربية ذات العلاقة، فالدور الذي تقوم به الحاضنات يتمثل بتفعيل كل ما ذكر وتسخيره في إنجاح المشروعات ودعمها للوصول إلى معدلات نمو عالية في النجاح.

المراجع

- أ.د. عبد العزيز مخيمر، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ب-ين الش-باب ف-ي الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2009
- د. أحمد فاروق غ-نيم، المشروعات الصغيرة والمتوس-طة كملتك-ين وكمس-تخدمين لحف-وق المؤ-لف <http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0806.htm>
- اعتماد علام، الحرف والصناعات التقليدية بين الثبات والتغير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1991
- توف-ي- - ق عب- - دا ل- - رحيم منص- - و ر، الص- - ناعات الص- - غيرة والمتوس- - طة <http://www.tewfikmansour.net/?p=792>
- حامد إبراهيم الموصلي إستراتيجية النهوض بالصناعات التقليدية <http://www.islamonline.net>
- د. رفعت السيد، العوضي، عالم إسلامي بلا فقر، كتاب الأمة، العدد 79 ديسمبر 2000

رشيد بـ داوي باحـ ث فـ ي الإقتصاد رءـ يس منتـ دى الشـ باب الفـ روي
[rachidbeddaoui@yahoo.fr](http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=21325)
 رقبة سـ مر ، الصـ ناعات اليدوية تنقـ رض... مـ ن يعيـ د لـ ا بريقـ ؟ 18 2005/9/18
<http://thawra.alwehda.gov.sy>
 د. صـ ابر أحمدـ د عبـ د البـ اقي، المشـ روعات الصـ غيرة وأثرهـ ا فـ ي الفضـ اء عـ لى البطالة
<http://drsaber.110mb.com/files/small.doc>
 صلاح صالح احمد قعشة، حاضنات الأعمال.. تنمية للقدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،
 June 30, 2009
[http://community-](http://community-ar.menassat.com/profiles/blog/show?id=2332576%3ABlogPost%3A14766)
 ar.menassat.com/profiles/blog/show?id=2332576%3ABlogPost%3A14766
 د. فرح حسن آدم و د. كامل إبراهيم حسن ، الحركة التعاونية بين النظرية و إمكانية التطبيقـ ق ، المجـ س
 القومي للبحوث ، الخرطوم – يناير 1980م.
 د. ماهر حسن المحروق والدكتور أيهاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتـ ا، مركـ ز
 المنشآت الصغيرة والمتوسطة، جبل عمان – الدوار الثاني ص.ب 131190 عمـ ان 11942 الاردن اـ ار
 WWW.aabfs.org2006
 محمد السائري، وضعية قطاع الصناعة الحرفية بالمملكة المغربية التقليدية
<http://faculty.ksu.edu.sa>
 مدحت أيوب حوكمة المنظمات التعاونية الندوة /التعاونية العربية حول " معايير ومسـ تويات الجـ ودة فـ ي
 /التعاونيات العربية " 29 – 30 مايو 2008 ، القاهرة ، مصر
 أ.محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، التعاونيات وسيلة ناجحة للصـ امان الجمـ اعي، الخرطـ وم، السـ ودان،
 أغسطس 2009
 أ.محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي ، الطريق نحو إصلاح تعاوني عاجل ، وزارة التجارة الخارجية (الأمانة
 العامة للتعاون) ، ورقة عمل مقدمة الي مؤتمر مديري إدارات التـ اون بالولايات ، الخرطـ وم ، 7 - 8
 أبريل 2007
 أ.محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي ، دور جديد للدولة في دعم التعاونيات الزراعية المنتجة "الجمعيات
التعاونية لمنتجي الأصماغ الطبيعية نموذجاً"، ندوة دور تنظيمات المزارعين في ترقية الإنتاج، قاعة إتحاد
 عام مزارعي السودان ، الخرطوم ، 7/9/2006
 أ.محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي ، آثار القرار السياسي على دور ومستقبل التـ اون الزراعي ، ورقة
 عمل مقدمة الي ورشة عمل "دور ومستقبل التعاون الزراعي والزراعة التعاونية"، وزارة الزراعة و
 الغابات الخرطوم، 30/8/2006
 أ.محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي ، الحركة التعاونية السودانية وفرص التنمية المهددة "التعاون الزراعي
نموذجاً" ورقة مقدمه لمؤتمر مركز الأرض، 8/9 يونيو 2007 ، فندق رويال جاردنز – القاهرة – مصر

محمد عبدالرحيم سيد أحمد، الضمانات وأثرها على تمويل صغار المنتجين، جامعة أم درمان الإسلامية،
أمدردمان السودان 1984

محمد عبد الرزاق سيد أحمد - تطبيقات اقتصاديات التنمية في تكوينات الجمعيات التعاونية بالسودان 1945م
- 2005م - رسالة ماجستير (أكاديمية السودان للعلوم) الخرطوم - سبتمبر 2005م

محمد - د نبي - ل الش - يمي الح - وار الم - دن - الع - دد: 2560 - 2009 / 2 / 17
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=163083>

ممدوح الولي، العرب مشروعات صغيرة وهموم كبيرة، <http://www.islamonline.net>
مها عمر محمد أحمد، الصناعات التقليدية في السودان (الواقع والمستقبل) ورقة مقدمة الي الندوة الرابعة
لتنمية الصناعات التقليدية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين دمشق (ق6-
2009/10/8م)

د. عبد الكريم بكار، مدخل الى التنمية المتكاملة (ؤية إسلامية) الادار الشامية بيروت (المسامون بين التحدي
والمواجهة.

د. عمر أحمد التهامي، نحو شراكة فاعلة بين الدولة والقطاع الخاص في السودان للاستثمار في التعليم
الفني والتقني، الكلية التقنية جدة محرم 1428 هـ

د. هناء علي كريم ، أصول الشرعية والفعالية التعاونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة - فرع الخرطوم -
الخرطوم 1993م.

الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، "استراتيجية التنمية الصناعية العربية وتحديات التنمية
و التشغيل"، المنتدى العربي ((الرباط / المملكة المغربية، 21 - 23 أكتوبر / تشرين الاول 2008))

منشورات منظمة العمل الدولية - "التعاونيات" مقتطف من البيان حول الهوية التعاونية لمنظمة العمل الدولية
- مكتب العمل الدولي، الطبعة الأولى، جنيف، سويسرا، 2000 www.ica.coop

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، ص . ب : (12689) طرابلس - ليبيا www.achrd.org

مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان - الأردن www.aabfs.org

دورة (إدارة وتمويل المنشآت الصغيرة والصغرى والمتوسطة) ، منظمة العمل العربية - مكتب العمل -
العربي بالتعاون مع مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابع للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
بعمان / الأردن ديسمبر 2005

الدورة تدريبية حول الأئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية - مكتب العمل العربي
- بالتعاون والتنسيق مع المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، بمركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة،
أكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالعاصمة الأردنية - عمان - خلال الفترة من 16 - 22
ديسمبر / كانون الأول 2006

أعمال الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، والذي يستمر للفترة من 25 - 26 ذو- وفمبر 2007 صنعاء اليمن.

التقرير الختامي للدورة التدريبية حول " الأئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة " عم-ان - الأردن ، 16- 22 ديسمبر / كانون الأول 2006

الملتقى الأول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، استراتيجية الامتياز التجاري - شرم الشيخ، مصر- ر 3 - 5 يناير 2010

الاجتماع السنوي الرابع لتنسيق سياسات وبرامج التنمية الصناعية في الدول العربية- ج- ول موضوع- وع " الحاضنات الصناعية والتكنولوجية وإمكانية التنسيق والربط فيما بينها، 26 - 06 - 2008 الرباط المملكة المغربية

<http://www.npc.gov.ly/doc/news/swgbamya.ppt>

<http://www.shawky.info/sherif/personal/BASU%27s%20Presentation%20-%20Feedback.ppt>

<http://www.kenanaonline.com/article.php?nodeID=1416>

/ <http://www.fao-ilo.org/fao-ilo-coop/ar>